



Implemented by
KFW

ملحق

بناء السلام

شعوب متمكنة.
أمم صاعدة.

ملحق خاص

ملحق خاص يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من ألمانيا، ويوزع مع جريدة «النهار» بنسخته العربية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بنسخته الفرنسية.

يجمع الملحق عدداً من الكتاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين المقيمين في لبنان، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة إلى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

في لبنان

Issue n° 16, August 2017

العدد رقم 16، آب 2017



سأل صديقي العمال
عن شعورهم حيال
قضاء 12 ساعة على
أرض المدينة والـ 12
ساعة الأخرى تحت
الأرض. فأجابوه: «نحن
دائماً تحت الأرض»

© طلال خوري

03 اللاجئون السوريون في لبنان: كيف نجابه سردية التضخيم والتعميم

04 السياسات والممارسات المتبعة في سوق العمل

05 قصص نزوح

07 الفوائد الاقتصادية لوجود الكثيف للاجئين السوريين

10 إنعكاسات الوضع القانوني على نفسيات النازحين السوريين في لبنان

11 لهجة الشاشات العربية قاسية... اللبنانية ليست بالهينة!

12 تراجي - كوميديا الرصاص العشوائي

13 في تداعيات سياسات الإيجار على المدينة والحياة اليومية

8 - 9

مقاربة العنصرية من منظور
مفهوم التقاطعية: السياسات
اليمنية وانعكاساتها
الإجتماعية في لبنان



© «الخوف» - عمل فني للفنانة عزة ابو ربيعة

نهج هادئ وعقلاني

ماذا يتبادر إلى ذهنك حين تفكر في عملٍ ما؟ هل سأقضي عطلة الأسبوعية، المدفوعة، بدون عمل؟ هل سيكون مكان عملي آمناً وزملائي محترمين؟ هل سأحصل على التأمين الصحي والضمان الاجتماعي؟ هل سيدفع مرتبي بشكل منتظم في نهاية كل شهر؟ وهل سأعرف إن كنت سأحافظ على وظيفتي في غضون بضعة أشهر؟ لا يمكن للجميع انتظار مثل هذه التوقعات حين تُعرض عليهم وظيفة جديدة؛ ولعدد متزايد من الأشخاص حول العالم، إنها لا تتعدى خاتمة الأمل، كي لا نقول الحلم. والاقتراب من تحقيق هذا الحلم هو هدف أساسي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حيث ينص الهدف 8 على «تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع». ومع تزايد حدة الأزمة في سوريا، يتزايد عمق تأثيرها على لبنان؛ فالبطالة تزايدت والتوترات الاجتماعية لا تنفك تظهر بين المجتمعات المختلفة.

إلا أن هذا كله ليس سوى وجه واحد من وجهي العملة. أما الوجه الآخر فيوفر طرقاً للاستفادة من اليد العاملة السورية بحيث تساهم، إيجابياً، في تعزيز الاقتصاد في لبنان، كما المشهد الفني والثقافة والأنشطة الاجتماعية. وغالباً تنسى وسائل الإعلام هذا الجانب من القصة الذي تطغى عليه الأزمة السورية وتداعياتها على لبنان. يعرض الملحق الذي بين أيديكم الآن وجهي العملة، ويركز على اليد العاملة السورية بشكل خاص، ويحاول تقديم نهج هادئ وعقلاني للتعامل مع مسألة غالباً ما ينظر إليها على أنها مثيرة للجدل. كما يُفسح هذا العدد المجال أمام إيجاد استجابات مبتكرة تفيد اللبنانيين والسوريين على حدٍ سواء، وتساعد في بناء مستقبل هذا الجيل الشاب.

السفير مارتن هوت

سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في بيروت

لا تعاقبوا السوري الذي يعمل

لا يتحمل اللاجئ السوري مسؤولية قيامه بأعمال معينة في لبنان ودفعه لبنانياً إلى البطالة، فصاحب العمل غالباً ما يكون لبنانياً، وهو الذي يستخدم سورياً أو أجنبياً آخر، بهدف توفير المال، إذ يفيد من البطالة في صفوف اللاجئين السوريين تحديداً، وقد يستغل حاجتهم لتشغيلهم في ظروف تكون أحياناً غير إنسانية على ما روى لي شاب سوري يعمل في سوبرماركت من الثامنة صباحاً إلى العاشرة ليلاً براتب يبلغ 800 ألف ليرة في الشهر، وهو مبلغ لا يكفي لتسديد إيجار منزله وتوفير عيش لائق لعائلته. هذا الراتب لا يقبل به لبناني في ظروف عمل مماثلة ومن دون أي ضمانات وتأمينات أو عطل منتظمة.

ولست هنا في صدد إدانة اللبناني إذ يحق له العمل في ظروف إنسانية وعادلة، كما أنني لست في صدد الدفاع عن فرص العمل للاجئين على حساب اللبنانيين الذين يعانون أوضاعاً اقتصادية صعبة. لكن الحل لا يكون بالعداء، ولا يكون بالتحريض، إذ أن بطالة السوريين قد تضر لبنان أكثر من قيامهم بأعمال محددة، لأنها قد تدفع إلى ثورة جياح، كي لا نقول إلى زيادة منسوب الأعمال العدائية. والمطلوب دائماً أن تكون الحلول على مستوى المؤسسات، مؤسسات الدولة العاجزة غالباً، فلا يعاقب السوري الذي يعمل، بل صاحب العمل الذي يستبدل لبنانياً بأجنبي، والذي يشغل أناساً من دون

إجازة عمل، ولا يُمنع سوري من فتح محل أو فرن أو أية مصلحة أخرى مشروعة، لكن يشترط عليه نيل الترخيص واستيفاء الشروط المطلوبة ودفع الرسوم المتوجبة للخرينة، لأن البلد يجب ألا يضيق الخناق على نفسه بحجة الخوف والتوطين والمخيمات، فهذه أمور لا تحل بالمعالجات الصغيرة بل برؤية شاملة وخطة وطنية لم ترسم بعد وقد لا تبصر النور.

غسان حجار

مدير تحرير صحيفة «النهار»

اللاجئون السوريون قضية إنسانية قبل كل شيء

مرة أخرى، يقع مصير اللاجئين السوريين تحت دائرة الضوء في لبنان. وقد أثار عددٌ من الحوادث الأخيرة زهم بعض الاستياء من قبل المجتمعات المحلية، مما أثار دعوات إلى إعادتهم إلى أوطانهم. وقد طالبت بعض المجموعات بإجراء محادثات مع النظام السوري للموافقة على آلية العودة، فيما رأت مجموعات أخرى أنها مسألة يعود البث فيها إلى الأمم المتحدة. إلا أن القضية كانت، ومن المفترض أن تبقى، قضية إنسانية قبل كل شيء. وعلى الرغم من التوثيق الدقيق للبعد الاقتصادي لهذه الأزمة كما الخسائر الفادحة التي خلفتها الأزمة في الاقتصاد اللبناني، إلا أن لبنان ليس بإمكانه، وبكل بساطة، الاستعجال في إعادة هؤلاء اللاجئين. وقد يفيد اللبنانيين تذكر عدد الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم خلال الحرب الأهلية بين عامي 1975 و 1990، أو خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006. لذا من المفترض عليهم أن يشعروا بألم هؤلاء اللاجئين وأن يبدوا تعاطفهم معهم. ولا شك في أن عدداً من السوريين الموجودين في لبنان يشكّل بالفعل تهديداً أمنياً، إلا أن الأمر سيان لبعض اللبنانيين. وعلى الرغم من وقوع بعض الأخطاء، إلا أن ذلك لا يعني أنه على لبنان التنصل من التزامه، بل واجبه، الأخلاقي برعايتهم وضمان أمنهم عند عودتهم. إن العودة الآمنة لهؤلاء اللاجئين، إن إلى مناطق آمنة في سوريا أو إلى ديارهم، تقع ضمن مسؤوليات المجتمع الدولي. وإلى أن تقرر الأمم المتحدة الوقت المناسب للقيام بهذه الخطوة، على المجتمع الدولي أن يزيد من مساعداته للبنان، وعلى اللبنانيين أن يظهروا مزيداً من التعاطف والتواضع في التعامل مع اللاجئين.

نديم اللادقي

رئيس تحرير صحيفة «الدايلي ستار» (The Daily Star)

بث الاطمئنان

في العقول والقلوب

ريثما يتم التوصل إلى حل دائم للصراع السوري، يجد لبنان نفسه، إن طوعاً أو كرهاً، في موقع إدارة وجود أعداد كبيرة من اللاجئين على أراضيه. ولنكن صريحين، هذه الإدارة ليست طوعية ولا مكرهة، ففي الواقع هي غير موجودة على الإطلاق، حتى أن الدولة تبدو غير مبالية للمسألة. وبصرف النظر عن الإجراءات الأمنية المشددة، والجهود الجديرة بالثناء في تعليم الأطفال، يبقى الانطباع أن السلطات فوّضت مسؤوليات في مجالات النظافة والصحة العامة والتكامل الاقتصادي للاجئين السوريين، إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

التكامل الاقتصادي. هي كلمة كبيرة على مسمع الذين يخشون إقامة طويلة الأمد للنازحين السوريين في لبنان. ولكن بدلاً من الانشغال في استكشاف ذكي لخيارات ذات منفعة لكل من الاقتصاد اللبناني وهؤلاء النازحين على حدٍ سواء، اختارت السلطات عدم اتخاذ أي مبادرة بالرغم من الطلب القوي على اليد العاملة في بعض القطاعات.

كان على بعض وكالات الأمم المتحدة توزيع بطاقات الحسم، بسقف ثلاثين دولاراً في الشهر، كجزء من برامجها لمساعدة النازحين السوريين، لتنتعش الأعمال التجارية اللبنانية الصغيرة. مع وجود حوالي 700,000 لاجئ مستفيدين من هذه البطاقات في لبنان، تشكل هذه البرامج نعمة لمخازن البقالة الصغيرة التي تكابد لكسب الرزق.

وسريعاً ما أثارت مبادرة الأمم المتحدة طمع الشركات اللبنانية الكبيرة، فتعاقدت أكبر ثلاث سلاسل سوبرماركت مع برنامج الغذاء العالمي، مثال مجموعة التعاونيات والأسواق المركزية UCCM والتي تضم 36 متجرًا في لبنان. ولتجذبهم إلى متاجرهم، منحت هذه السلسلة النازحين السوريين حسمًا بنسبة 7%.

لا شك في أن حشد اللاجئين الذين فروا من الحرب في سوريا يشكّل عبئاً على لبنان المثقل أصلاً بالديون. ولكن تجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً منهم يساهم في الاقتصاد من خلال المشتريات واستئجار الشقق. المهم استقصاء المسألة من كل جوانبها، ولا سيما الاعتراف بأنه لا غنى عن التعاون بالرغم من الصعوبات التي يواجهها الجانبان من أجل بث الاطمئنان في العقول والقلوب.

غاي نصر

مدير تحرير الملاحق الخاصة

صحيفة «لوريان لوجور» (L'Orient-Le Jour)

اللاجئون السوريون في لبنان: كيف نجابه سرديّة التضخيم والتعميم

ناصر ياسين*

في متابعة موضوع اللجوء السوري في لبنان، غالباً ما يقع المعلقون، عن قصد أو غير قصد، في خطأي التضخيم والتعميم. فيلجأ الكثيرون إلى تضخيم عبء اللجوء السوري بعيداً عن الواقع، وهو حتماً ليس بقليل. فينطلق التضخيم من تعميق الفوبيا الديموغرافية المتأصلة عند اللبنانيين وبعض جماعاتهم. فنقرأ ونسمع تكبيراً مشبوهاً لعدد الولادات السنوية للاطفال السوريين في لبنان و التي يصرح البعض انها تخطت 300,000 في العام ولكنها في الواقع لا تتعدى 24,000 في السنة (حسب احصاءات المفوضية السامية للاجئين)، أي تضخيم الواقع بأكثر من 12 ضعفاً وما يرافقه ذلك من بث الهلع الديموغرافي. أو ان يقال مثلاً ان جميع السوريين الموجودين في لبنان هم من حملة السلاح المدربين الذين باستطاعتهم السيطرة على الاراضي اللبنانية، ناقضين او نافين الاحصاءات التي تشير الى ان 80 % من السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للاجئين هم من النساء والاطفال.

سوريين وسوريين). فالشعور بالتنافس الحاد على فرص ضئيلة يؤسس لإحتكاكات وإشكالات. والأخطر أن يتغذى هذا الشعور من خلال خطاب عنصري يلوم اللاجئين ويشير إليهم بـ«سارقي الرزق». فالشعور بعدم الأمان قد يزيد من العدائية لدى السوريين وقد يولد عنفاً لدى البعض بدأت ملامحه تظهر في بعض المناطق والأحياء وحتى على مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث أن العنف اللفظي والمواقف العدائية منتشرة من دون وجود أي ضوابط أخلاقية.

ما الحل؟

1) تخفيف الاحتقان عبر أخذ النقاش إلى الجانب السياسي من القضية بعيداً عن السياسة. فالتوظيف السياسي لقضية اللاجئين السوريين لن يؤدي إلا إلى المزيد من التشنجات. فالتوظيف الشعبي لقضية اللاجئين السوريين في لبنان قد يربح عدداً من المقاعد النيابية، ولكنه سيضع البلد على كف أزمت أهلية ومناطقية مفتوحة.

2) التعليم أولاً وأخيراً: إن منع التسرب المدرسي للأطفال السوريين وكذلك اللبنانيين (وان كانوا اقل عدداً) يحمل أهدافاً شتى أهمها توفير التعليم للأطفال والشباب كحق على أمل وصولهم إلى الجامعات والمعاهد المهنية، وكذلك إبعادهم عن مخاطر العمل المبكر وتأثيراته عليهم وعلى مجتمعاتهم.

3) إطلاق وتشجيع مشاريع اقتصادية مشتركة بين مستثمرين سوريين ولبنانيين في المجتمعات المضيفة للأعداد الأكبر من اللاجئين من شأنها أن تولد فرص عمل للجميع، لبنانيين وسوريين وفلسطينيين، وتحرك الاقتصاد المحلي وتساهم في ازدهاره عبر مشاريع انتاجية.

إن استشراف المستقبل عبر الغوص في فهم خطوط التصدع التي بدأت بالبروز، واستهداف تجلياتها عبر برامج ومشاريع محدّدة الأهداف ضمن السياق المحلي الجغرافي لأماكن استضافة اللاجئين، وتحديد القضية عن اللعبة السياسية اللبنانية الضيقة وكذلك الإبتعاد عن خطاب شعبي يلقي مسؤولية كل ما هو سلبي على اللاجئين، يفتح الأفق لوضع حلول جذية لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان.

* أستاذ ومدير الأبحاث في معهد «عصام فارس» للسياسات العامة والشؤون الدولية، في الجامعة الأميركية في بيروت



عمل للفنان عمارة الحريري

ان ابرز خطوط التصدع هذه هي عند الفئة العمرية الشابة غير الحاصلة على تعليم جامعي أو مهني. ومن المحتمل أن تتعمق هذه التصدعات عبر ازدياد المنافسة على فرص عمل هي ضئيلة أو غائبة اصلاً. فمؤسسات الحكم في لبنان عبر التاريخ لم تول قضية ايجاد فرص عمل للشباب بشكل ممنهج أي اهتمام جدي وبخاصة في المناطق المحرومة المستضيفة للسوريين حالياً. ولعل بعض الإحصاءات، وهي قليلة، تضيء على جوهر الإشكالية. فمن أصل 23000 وظيفة يحتاجها لبنان سنوياً، تُخلق فقط 3400 فرصة عمل حسب تقديرات البنك الدولي، مما يؤدي إلى هجرة الكثير من الشباب وبخاصة المتعلم منهم فيخسر لبنان من جراء ذلك رأسماً بشرياً مهماً. ويدفع غياب الفرص الكثير من الشباب إلى العمل في قطاع غير مهيكّل بحيث أن نصف الناشطين إقتصادياً في لبنان يعملون من دون عقد عمل أو حماية إجتماعية. وتفاقم هذا الموضوع مع دخول عدد كبير من الشباب السوريين إلى القوى العاملة وفي سن مبكرة جراء التسرب المدرسي والحاجة لدعم أو اعالة أهلهم مادياً.

ومن الآثار الاجتماعية التي يحتمل بروزها عن هذا التصدع هو احتمال تولّد تشنّج بين الشباب باختلاف جنسياتهم (لبنانيين وسوريين، سوريين وفلسطينيين،

المناطق والبلدات والضواحي الأكثر فقراً في لبنان. يستأجرون منازل بسيطة ويقومون بأعمال اعتادوا القيام بها قبل الازمة في قطاعات البناء والزراعة وغيرها من الوظائف التي هجرها اللبنانيون واناطوا بها الى العمال الفقراء من بلاد اخرى، وان ازدادت اعداد طالبها بين السوريين انفسهم بعد الازمة. وهذه المجتمعات المضيفة كما اطلق عليها في ادبيات الامم المتحدة، محرومة اصلاً، وهي تاريخياً منسية من قبل «المركز» اللبناني ومؤسساته، فهشاشة الاقتصاد المحلي وقلّة الفرص في البقاع والشمال وضواحي بيروت وطرابلس ليست بالحدث الجديد، ولكنها تعرّبت وظهرت من جراء استضافة الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين.

ومن ثم، علينا الغوص في استشراف المستقبل بناء على معطيات وإحصاءات علمية وكما ذكرنا سابقاً انطلاقاً من فهم السياق المحلي، بحيث أن الاستشراف المبني على المعرفة وعلى تحليل تاريخي للاقتصاد السياسي لهذه الجغرافيات المستضيفة للاجئين سيُمكننا من تحديد الواقع الفعلي للازمة وكذلك للسينايويوهات المحتملة. ولعل أهمها تقدير خطوط التصدع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المضيفة للاجئين والتي يحتمل أن تبرز إذا ما تمّ التغاضي السياسي عنها.

وهناك من يقصد التعميم. فيصبح جميع السوريين أصحاب محلات تجارية وأصحاب مهن تنافس اللبنانيين بأرزاقهم، بينما في الواقع قلة قليلة من السوريين لا تتعدى 6 % افتتحت مصالِح صغيرة لاكتساب قوتها حسب دراسة تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في عام 2016، وعدد ضئيل يعمل في مهن حرة. او ان يقال بنفس تبخيسي للجانب الإنساني من ازمة اللاجئين ان غالبية السوريين يحتفون بيع المساعدات المقدمة وانهم بتنقل مباشر بين بلدهم الاصلي واماكن لجوئهم، بينما الواقع يشير إلى ان الاكثية الساحقة من السوريين في لبنان هربت من عنف قل نظيره. وهم بغالبيتهم القسوى، اي حوالي 71 % حسب احصاءات المفوضية السامية للاجئين، منهم فقراء يعيشون تحت خطر الفقر مدينون لأقاربهم ومضيفهم اللبنانيين يجاهدون يومياً لسد قوتهم واطعام عوائلهم.

وفي أغلب الأحيان يجمع التضخيم والتعميم فنحصل على وصفا كارثية تعمّم سرديّة تثير الفوبيا الديموغرافية الموجودة عند بعض الجماعات اللبنانية، وتنبش مخيلة اللبنانيين من اجتياحات جماعة مسلحة لأخرى خلال الحرب الأهلية، وتصنع الخوف من السوريين بتضخيم منافستهم للبنانيين على رزقهم وقوتهم وبعقر دارهم. وتكمل هذه السردية بأثارة «الربع» - وهذه العبارة استخدمتها صحيفة صاعدة واعادت نشرها محطة تلفزيون رائدة - وباستعارة تعابير توحى بالانفجار والقنابل الموقوتة والانقراض - كما اوحت صحيفة مرموقة أخرى بعنوانها الرئيس. من بالغ الاهمية إعادة تصويب النقاش بعيداً عن الاثارة الشعبية والفكر الاقصائي والمواقف السياسية المؤجّجة لجماهيرها والمؤسسة لكراهية اللاجئين واقصاء الآخر او لكل ما هو غريب عنها. فالأجدي مقارنة الموضوع بطريقة علمية ومهنية، وباستراتيجيات مستهدفة تبنى على السياق المحلي وتستشرّف المستقبل على اسس معرفية وواقعية. وهذا الدور لا بد من أن تقوم به الحكومة اللبنانية ضمن رؤية واضحة لكيفية الامسك بهذا الملف وحلوله، والذي ما زال غائباً الى حد كبير.

وعليه، يجب ان تنطلق المقاربة هذه بداية عبر استقصاء وفهم للسياق المحلي لجغرافية اللجوء السوري في لبنان. وعندها فقط يتبيّن لنا ان جلّ السوريين، وهم فقراء ومعدومون، يقيمون في

السياسات والممارسات المتبعة في سوق العمل

ليا بو خاطر*

حال التعرض لإصابة ما في مكان العمل، لا يستطيع العامل ملاحقة صاحب عمله قضائياً للمطالبة بتعويض⁽¹⁶⁾.

حالات النزاع والتوتر المرتبطة بقضايا العمل

وعلى الرغم من حالة التوتر القائمة بين المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين في ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، لم يُبلَّغ عن وقوع خلافات عنيفة إلا في ما ندر من الحالات. وتُظهر خريطة النزاع التي يديرها «مركز دعم لبنان» زيادة بنسبة 31% في عدد حوادث النزاعات⁽¹⁷⁾ بين عامي 2015 و2016؛ سُجّلت 3502 حادثة في عام 2015 مقابل 4605 في عام 2016. ومع ذلك، فإن النزاعات المرتبطة بـ «الترفة الاجتماعية» و«التنمية الاجتماعية والاقتصادية» هما الفتتان الأقل تكرراً مع 169 و98 حادثاً ممسوحاً على التوالي في عام 2016. اقيمت مؤخرًا بعض المظاهرات ضد السوريين لجهة البطالة والمنافسة في سوق العمل (15 حادثاً في 2017)⁽¹⁸⁾.

وطبقاً لخطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP)، فقد وقعت بعض الحوادث الخطيرة في عام 2015، مثال حادثي عرسال وطرابلس عام 2014، مما أثر بشكل كبير على استقرار العلاقات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين. ومع ذلك، ووفقاً لمسوحات التصورات الرئيسية، لا تزال درجة التوتر مرتفعة، بالإضافة إلى خطر الميل إلى العنف والمواجهات بين اللاجئين السوريين ومضيفيهم اللبنانيين⁽¹⁹⁾.

البرامج والمبادرات

بعد مرور عامين على بداية أزمة اللاجئين السوريين، أكّدت الحكومة اللبنانية على أهمية خلق فرص العمل كأولوية رئيسية لتحقيق الاستقرار لمواجهة تداعيات النزاعات السورية على الأسر والشركات والمجتمعات المحلية⁽²⁰⁾.

وفي الواقع، يعتمد هذا القطاع في خطة لبنان للاستجابة للأزمة في مجال سبل العيش للعام 2016 نهجاً غير مباشر للوصول إلى الدخل والعمالة. فبدلاً من تنفيذ أنشطة مدرة للدخل مباشرة، تفترض الاستجابة في مجال سبل العيش للاستثمار في الشركات في القطاع الخاص والمؤسسات العامة الذي سيؤدي بدوره إلى خلق فرص العمل. ومع الأخذ في الاعتبار أولويات الحكومة وشواغلها كما ترد في ورقة السياسات، ستستهدف التدخلات في المقام الأول الفئات اللبنانية الضعيفة لتكون «نقطة الدخول لجميع تدخلات سبل العيش». وبشكل غير مباشر، ستستهدف هذه التدخلات اللاجئين السوريين والفلسطينيين امتثالاً للأحكام القانونية التي تسمح للسوريين بالعمل في الزراعة والبناء والتنظيف. وأحدث تدخل هو خلق فرص العمل في القطاعات الكثيفة العمالة بصورة رئيسية من خلال برنامج التوظيف المؤقت المدعوم (STEP)، هو برنامج مدته ثلاث سنوات يهدف إلى دعم مئات من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تقديم المنح المقابلة وخدمات تطوير الأعمال ودعم الأجور. ويقدم هذا البرنامج حوافز مالية للشركات لخلق فرص عمل جديدة للمواطنين اللبنانيين والسوريين.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* باحثة في مؤسسة البحوث والاستشارات في بيروت وأستاذة في الجامعة اللبنانية – الأميركية

(16) المرجع نفسه.

(17) ويعرف مشروع تحليل النزاعات النزاع على النحو التالي: «لا ينظر مركز دعم لبنان إلى العنف من منظور إطار أمني تصاحبه أعمال العنف والعدوانية، بل يتعداه ليمسك بموقفه القائل إن النزاع هو ذات طبيعة اجتماعية وسياسية. وبالتالي، يضيء المركز على الديناميات التي تحيط بمروحة واسعة من الخلافات العنيفة وغير العنيفة، بما فيها الحركات الاجتماعية مروراً بالنزاعات التي تتورط فيها الأقليات (الإثنية أو الدينية أو الجنسية من ضمن أخرى)، بالإضافة إلى سياسات الأطراف الفاعلة المحلية أو الوطنية أو الإقليمية». متوفر على الإنترنت على الرابط: <http://civilsociety-centre.org/article/conflict-analysis-bulletin-issue-6-march-2017>

(18) بوابة المعرفة للمجتمع المدني. نشرة تحليل النزاعات، العدد 6، آذار 2017. متوفر على الإنترنت على الرابط: <http://civilsociety-centre.org/article/conflict-analysis-bulletin-issue-6-march-2017?language=en>

(19) حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2015. خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2015-2016، السنة الثانية، بيروت: حكومة لبنان والأمم المتحدة.

(20) حكومة لبنان، لبنان. خريطة طريق للتدخلات ذات الأولوية التي من شأنها تحقيق الاستقرار نتيجة تداعيات الأزمة السورية. تشرين الأول 2013.

كانت نسبة 36% من البالغين سن العمل تعمل في الشهر السابق للمسح. تم تسجيل نسب أقل في عكار (28%) وزحلة (29%) وبعبلبك (32%) فيما سُجّلت، في المقابل، نسب أعلى في كل من بنت جبيل (47%) والبترون (46%) وبشري (44%). وتتركز العمالة السورية بشكل رئيسي في قطاعات البناء (33%) والزراعة (22%) والخدمات (26%) وتجارة التجزئة/المحلات التجارية (6%) والتنظيف (6%). وتسود البطالة الجزئية حيث يعملون، كمعدل، 14 يوماً من كل 30 يوماً⁽¹¹⁾.

ويكافح الرجال لإيجاد فرص اقتصادية تمكّنهم من كسب دخل منتظم في لبنان، كما يواجهون انعدام الأمن الجسدي ومستوى عالٍ من التمييز. وكان على أفراد الأسرة الآخرين من النساء وحتى الأطفال أن يعوّضوا عن النقص في دخل الأسرة. فبالإضافة إلى دورهن في الرعاية والقيام بالأعمال المنزلية، اضطرت العديد من النساء السوريات إلى العمل من أجل تأمين حاجات أسرهن. وقد تمكّن من الحصول على فرص عمل أكثر في القطاع غير الرسمي، مثال التجارة الصغيرة والعمل الزراعي الموسمي والتنظيف⁽¹²⁾. وأما عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين في لبنان، فقد وصلت إلى مستوى حرج. وبسبب المعايير الجنسانية السائدة، يتخطى عدد الفتيان العاملين عدد الفتيات، مما في ذلك في قطاعات خدماتية كالكيهراء والمحركات والحلاقة والمطاعم ومحلات السوبر ماركت وكذلك في البناء والزراعة⁽¹³⁾. وبعكس الفتيان، غالباً ما تعمل الفتيات في الخدمات المنزلية والزراعة⁽¹⁴⁾. وفي نهاية المطاف، يتعرّض الفتيان والفتيات على حد سواء لسوء المعاملة والمضايقات والعنف.

تشريعات سوق العمل وسياساته

قبل أزمة اللاجئين، خضعت ظروف العمال السوريين في لبنان لمجموعة من الاتفاقيات الثنائية في ما يتعلق بقانون العمل اللبناني. وبموجب هذا القانون، يحتاج العمال الأجانب، خلال عشرة أيام من دخولهم إلى لبنان، إلى إجازة عمل تمنحهم الحق في الحصول على الضمان الاجتماعي، والحق في الحد الأدنى للأجور، والحماية الأمنية. إنهما عملياً، يعمل غالبية «الأجانب» بشكل غير قانوني.

وفي أعقاب اندلاع النزاع السوري وارتفاع عدد اللاجئين السوريين، تغيرت البيئة التشريعية والسياسية المتعلقة بقضايا سوق العمل. فقد اعتمدت الحكومة اللبنانية على سياسات مؤقتة وظيفية. وأصدر وزير العمل في شباط 2016 تعميماً يسمح للعمال السوريين بالوصول إلى عدد من المهن التي كانت محصورة سابقاً بالمواطنين اللبنانيين، بما في ذلك البناء والكهرباء والمبيعات. وكان السوريون يمارسون هذه الأنشطة قبل إصدار القرار ولكن من دون إجازات⁽¹⁵⁾. كما أصدرت الحكومة اللبنانية في الآونة الأخيرة قراراً يحرم اللاجئين السوريين من الحق في العمل. وعلاوة على ذلك، تعتبر الحكومة أن «النازح» يفقد وضع اللاجئ الإنساني عندما يبدأ بالعمل بما أنه يستفيد من معونة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

ومع ذلك، يستمرّ اللاجئون السوريون في البحث عن عمل من أجل تأمين احتياجات أسرهم. ومن المؤسف أن مخالفة قرار الحكومة أدى إلى تفاقم هشاشة هؤلاء اللاجئين في سوق العمل اللبناني، إذ يميل أصحاب العمل إلى توظيفهم في وظائف قصيرة الأجل أو يحرّمونه من الأجر حيث أنهم غير قادرين على اللجوء إلى القضاء أو الشرطة للمطالبة بحقوقهم. ويميل أصحاب العمل أيضاً إلى مصادرة كل الوثائق الشخصية للعمال السوريين، مما في ذلك بطاقة الهوية وجواز السفر وأوراق الإقامة.

ومن النتائج الأخرى لهذه القيود المفروضة على العمل هي عمل اللاجئين السوريين من دون أي حماية قانونية أو ضمان اجتماعي؛ ففي

(11) برنامج الغذاء العالمي / المفوضية السامية لشؤون اللاجئين / يونيسف، 2016. الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين: تقييم هشاشة أوضاع اللاجئين السوريين (2016 VASyR).

(12) مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان، 2015. «اللاجئون السوريون في تركيا: تحليل جنساني». متوفر على الإنترنت على الرابط: <http://ctdc.org/analysis.pdf>

(13) المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2016. «عمالة الأطفال: قضية أكبر بالنسبة للأولاد». متوفر على الإنترنت على الرابط: <http://unhcr.org/FutureOfSyria/children-at-work.html>

(14) المرجع نفسه.

(15) سوزان آرم وآخرين، 2014. حماية اللاجئين السوريين: القوانين والسياسات وتقاسم المسؤولية العالمي، بوسطن: جامعة بوسطن.

على الرغم من تصنيف لبنان كبذل متوسط الدخل، ما زال نحو مليون لبناني (أي 28,5% من السكان) يعيشون في الفقر، فيما يعيش 300 ألف آخرون (أي 8% من السكان) في فقر مُدقع بحيث لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية الأساسية. وتمثّل محافظتا الشمال وجبل لبنان حوالي 65% من مجموع الفقراء في لبنان⁽¹⁾.

يتكرّر اللاجئون السوريون اليوم في المناطق اللبنانية الأكثر فقراً، فتبرز التداخلات بين توزيعهم الجغرافي وجيوب الفقر، لا سيما في شمال لبنان. ومن العوامل الرئيسية لاستمرار الفقر وانعدام النمو الاقتصادي الشامل هو تديّن فرص العمل وانخفاض جودتها. وفي الآونة الأخيرة، ترك النزاع السوري والتدفق الكبير للاجئين أثراً على الفقر وفرص العمل⁽²⁾. وفي سياق أزمة اللاجئين السوريين التي طال أمدها، تهدف هذه المقالة إلى كشف سياسات سوق العمل وممارساته المتعلقة باللاجئين السوريين منذ اندلاع الأزمة في عام 2011. وتقدم الأقسام التالية لمحة عن الوضع الحالي لسوق العمل بالإضافة إلى تشريعاته وسياساته التي تنظم عمل اللاجئين السوريين، وعن التوتر المرتبط بقضايا العمل بينهم وبين المجتمعات المضيفة، وأخيراً عن المبادرات الرامية إلى إقامة ظروف عمل أفضل.

بيانات عن سوق العمل

يشوب لبنان معدل نشاط منخفض وراكد بنسبة 49% وهو بدوره يعكس المعدل المتدني للنشاط الاقتصادي للإناث بنسبة 26% في العام 2009⁽³⁾. ويعمل حوالي نصف العمال اللبنانيين (أي 46%) في قطاع الخدمات، يليهم حوالي الثلث (أي 27%) في قطاع التجارة (2009). ويتسم الطلب على العمالة بطغيان الشركات المتناهية الصغر والصغيرة؛ في الواقع، توظّف حوالي 90% من الشركات أقل من خمسة أشخاص فيما توظف 0,5% منها 50 شخصاً⁽⁴⁾. ووفق مسح سوق العمل الذي أجراه البنك الدولي، فإن 40% من القوى العاملة في لبنان هي غير رسمية (2010)⁽⁵⁾. وترتفع البطالة بين الفئات العمرية الشابة وهو ما يمكن تفسيره بالتباين بين العرض والطلب على اليد العاملة⁽⁶⁾.

يأتي السوريون للعمل في لبنان منذ الستينيات، عندما أدّت الطفرة الاقتصادية إلى ارتفاع في معدل توظيفهم. وفي عام 1972، كان العمال السوريون الذكور يمثلون 90% من عمال البناء في لبنان⁽⁷⁾. خلال الحرب الأهلية (1957-1990)، أدّت الهجرة اللبنانية إلى نقص في اليد العاملة. وبعد الحرب، نتج من إطلاق عملية إعادة الإعمار توظيف هائل للعمال السوريين الذكور من ذوي المهارات المنخفضة والعاملين في أغلب الأحيان في قطاعي البناء والزراعة. وقدّر عددهم في التسعينيات بما بين 400 ألف⁽⁸⁾ و1,4 مليون⁽⁹⁾. ووفق منظمة العمل الدولية، قدّر عدد العمال السوريين الذين كانوا موجودين في لبنان قبل اندلاع الأزمة السورية بـ 300 ألف⁽¹⁰⁾.

ووفق تقييم هشاشة أوضاع اللاجئين السوريين (VASyR) لعام 2016،

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008. تقرير «الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان». بيروت:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(2) البنك الدولي، 2015. تقرير «لبنان - الحد من الفقر والمساواة في الرفاهية: تشخيص منهجي للبلد». واشنطن: مجموعة البنك الدولي.

(3) مركز الإحصاء المركزي، مسح عنقودي متعدد المؤشرات 2009. بيروت، مركز الإحصاء المركزي، 2010.

(4) منتدى البحوث الاقتصادية، 2004. «المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة في لبنان». تقرير بحثي رقم 0417، منتدى البحوث الاقتصادية.

(5) البنك الدولي، 2012. تقرير «لبنان - الحاجة إلى فرص عمل جيدة: دور سياسات الماكرو والاستثمار والتعليم والعمل والحماية الاجتماعية (MILES) - برنامج التعاون التقني المتعدد السنوات». واشنطن: البنك الدولي.

(6) World Bank. 2012. Lebanon - Good jobs needed : the role of macro, investment, education, labor and social protection policies (MILES) - (a multi-year technical cooperation program. Washington, DC: World Bank

(7) منظمة العمل الدولية، 2010. «استعراض لمعلومات سوق العمل». بيروت: منظمة العمل الدولية.

(8) تشالكرافت ج، 2009. «القصف غير المرئي، العمال السوريون المهاجرون في لبنان». كالفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد.

(9) Chalcraft, John. 2009. The invisible cage, Syrian Migrant Workers in Lebanon, California: Stanford University Press

(10) بالنش ف، 2007. «العمال السوريون في لبنان أو التكامل بين نظامي قمع». لوموند ديبلوماسيك، آذار 2007.

Balanche, Fabrice. 2007. «Les travailleurs syriens au Liban ou la complémentarité de deux systèmes d'oppression», Le Monde Diplomatique, Mars 2007

(9) غامبل ج، 2001. «العمال السوريون في لبنان: الاحتلال الآخر». نشرة استخبارات الشرق الأوسط، شباط 2001. «Syrian Workers in Lebanon: The Other».

Gambill, Gary. 2001. «Syrian Workers in Lebanon: The Other».

Occupation», Middle East Intelligence Bulletin, February 2001

(10) منظمة العمل الدولية، 2015. نحو عمل لائق في لبنان: القضايا والتحديات في ضوء أزمة اللاجئين السوريين. بيروت: منظمة العمل الدولية المكتب الإقليمي للدول العربية.

هذه الصفحة تحمل في طياتها ثلاثة مشاهد حقيقية منقولة عن السنة عمال وعاملات سورين، يروون معاناتهم اليومية في بلد اللجوء على المستويين الاجتماعي والقانوني، بالإضافة إلى علاقتهم مع المجتمع اللبناني المضيف.

صفية هربت من بطش «داعش» وكلها أمل بالأمم المتحدة

صبحية نجار*

حزينة عينا صفية العسلتتان، تُخبئان وراءهما حكايات من الخوف والقهر والظلم تشبه الروايات الإغريقية أو الأفلام الهندية. الصبية التي أقعد حادث سير زوجها في البيت، لم تستسلم للقدر. لكن، ماذا لو القدر استسلم للحرب ومسلحي «داعش» الذين «لا يحترمون حرمة ولا امرأة ولا طفلاً ولا حتى أنفسهم»، كما تقول صفية (29 سنة). دفعت صفية وزوجها محمد كل ما لديهما كي يهربا من نيران «داعش» وظلم ميليشياتها «الحارق، اللهب، الشيطاني بل الخيالي»، كما تصفه صفية وهي ترتجف كلما تذكرت تلك الأيام السود التي مرّت عليها قبل أن تهرب هي وزوجها المريض وابنها ذو السنين. «لقد نجونا من رحلة الموت بل رأينا الموت بعيوننا... 3 أيام متتالية ظللنا في البراري من دير الزور إلى الحدود اللبنانية. كنت أحمل إبني على ظهري وحليبه ومياهه وأكله كي لا يموت من الجوع. إتفقنا مع المهريين عبر وسيط نعرفه كي نقطع كل تلك المسافات الطويلة المزروعة بالقنابل والانفجارات والرعب... شعرت أنني في فيلم سينما بل كابوس». كلما تتحدث صفية عن هذه الأيام تعرق وترتجف، ثم تغمر ابنها الذي أصبح اليوم في الثالثة من عمره. «أريد له مستقبلاً جيداً، لكن العين بصيرة واليد قصيرة. هربنا من الموت إلا أن الفقر لا يرحمنا. أعمل في الزراعة ههنا في رميش حيث كان يعمل زوجي منذ 15 سنة، قبل أن تصاب رجله وتوضع فيها قضبان من حديد. كان يعرف عائلة هنا تمتلك أراضي زراعية، فتواصل معهم وساعدونا كي نستعيد حياتنا بل لنولد من جديد».



البيت، فنستدين من البقال ما نحتاج للأكل وأحياناً ننام بلا عشاء»، تحكي صفية الحامل بطفل جديد منذ ستة أشهر.

تأمل صفية بأن تساعد الأمم المتحدة في حل مؤقت، «على الأقل كي نأكل ونشرب»، كما تقول. لكن الموعد الذي أخذته مع مكتب اللاجئين التابع للأمم المتحدة تأجل مرتين... صفية اليوم تنتظر طفلاً، ولديها طفل لم تسجله في المدرسة بعد ولا تعرف ما السبيل إلى ذلك، وكلها «أمل بمنظمة الأمم المتحدة»، كما تؤكد.

تعمل صفية في زراعة التبغ حوالي ست ساعات يومياً، ويساعدها زوجها حين يستطيع كي يدفعها مصاريف البيت وإيجاره. «أشك الدخان وأتقاضى ألف ليرة لبنانية على الخيط، هو مبلغ زهيد مقابل التعب، لكن ليس لدينا عمل آخر. إيجار بيتنا المؤلف من غرفة ومطبخ وحمام، 150 دولاراً. ونحن نجني أحياناً أقل من إيجار

أبو يوسف يبني بيوت الناس ولا يمكنه بناء مستقبله

بنطال جينز متآكل، قميص قطني مهترئ، وقبعة أشرفت عليها الشمس وغربت لأكثر من سنة ونصف السنة. دخان يتصاعد من سيجارته كثرات الهيم المتراكم على وجهه. أبو يوسف الأب لثلاثة أولاد (إبنتين وصبي)، الرجل الأربعيني الذي هرب من دير الزور وزوجته وابنتيه (قبل أن يلد ابنه الذي لا يتجاوز الثمانية شهور) يجبل الباطون برفشه بشغف، فهو معلم أصيل ويفهم في مهنته التي ورثها أباً عن جد.

تتكاثر حبات العرق على جبينه، فتنزّل على أنفه ثم على فمه، فيلحسها كمن يشرب من مياه نهر جارية، قائلاً: «قنينة المي الصغيرة حقها 500 ليرة لبنانية وأنا بقبض بين أربعة وخمسة آلاف على الساعة، يعني العرق الطالع من جسمي أنا أحقّ فيه من الأرض والتراب»...

سمعة أبو يوسف بين أهالي قرية رميش (قضاء بيت جبيل) - جنوب لبنان التي يسكن فيها، جيدة، ويثق أهالي القرى المجاورة بعمله لأنه «أدمي وفقير وبدو السترة»، كما يصفه أحدهم. لكن «السمعة لا تطعم الخبز هنا ولا تعطينا حقّ العمل في بلد اللجوء»، كما يؤكد أبو يوسف. ويضيف: «في سوريا كان كمي يهدّ جبالاً ويبنى بنايات وقصوراً، غالبية بيوت دير الزور بنيتها بهذه العضلات. كنت أتعّب كثيراً إنما كان بالي مرتاحاً ولا أحمل همّ جنسية أو إقامة أو أمن...».



يتحدث أبو يوسف والمرارة بين الكلمات تكاد تجرح لسانه. «لا يكفي أننا هاربون من القتل والذبح والحروب وداعش، إلا أننا نعاني الأمرين لنحظى بعمل من عرق جبيننا. نحن لا نريد أن

ليس لأبي يوسف مشكلات مع أهالي الضيعة، بل هو مشكلته مع الدولة اللبنانية التي تريده أن يدفع ثمن بطاقة الإقامة وهو لا يتقاضى ثمن قوته، ويطالب المنظمات الانسانية بالنظر إلى حالات الآلاف مثله. ويقول: «صحيح أن هناك نظرة دونية للسوري في غالبية المناطق، لكن الله يرسل إلينا أولاد الحلال ليساعدونا، لكن هذه المساعدات لا تبني عائلة ولا تؤمن الاستقرار المادي، وتجعلنا نشعر بالدونية والذل كل يوم. نحن لا نريد شفقة من أحد، نريد أن ترتفع رواتبنا كي نأكل ونشرب ونسكن في غرفة ومطبخ وحمام، من دون جميل ولا مئة من أحد»...

أما مشكلته الثانية فهي خوفه على ابنتيه اللتين لم تدخلا المدرسة بعد. «لقد قالوا لنا لا مكان للطلاب السوريين في المدرسة الرسمية الحكومية، فلا مقاعد تكفي للعدد الذي ارتفع مع نزوح كثير من السوريين إلى المنطقة. وهذا يرعبني، لا أريد لأولادي أن يكونوا أميين لأن الجهل يولد الجهل والفقر، وهذان العنصران يولدان العنف والحروب»...

نأخذ رزق أحد، أردنا فقط أن نعيش بسلام وبالحلال. لو تنتهي الحرب اليوم في سوريا سأعود بلا أغراض، فقط بثيابي هذه المجدولة الباطون. صدقيني لا أحد يحب الغربة ولا أحد يحب الذل...».

يفضل أبو يوسف العيش في سوريا لكن «ليس قبل استتباب الأمن، لقد رأينا الموت بعيوننا، فلن نغامر مرة أخرى بحياتنا وحياتنا أولادنا مع أننا نعيش هنا من قلة الموت كما يقولون». يتقاضى أبو يوسف حوالي 150 دولاراً في الشهر، وهذا أجر لا يخوّله حتى شراء حليب لابنه وخبز لابنتيه وزوجته. ويتساءل: «هل يرضى أي لبناني بأن يعيش بـ 150 دولاراً في الشهر؟».

زوجة أبو يوسف المرخصة تساعده في مصروف البيت، فهي تنظف بعض البيوت، لكن «ليس كل الأهالي يرضون أن يشغّلوني في بيوتهم. هناك ناس عنصريون لا يحبون السوريين، في حين هناك ناس طبيّون جداً يساعدوننا في إطعام أولادنا. أنا أدعو الله أن يدرّ حليبي حتى يكبر ابني ويدخل إلى المدرسة، فحليبي مجاني والله منحنا إياه، أما حليب البودرة الصناعي فهو أغلى من الذهب في لبنان»...

«نهرين» التي حدفتها الدراما من الحسكة إلى بيروت... تنتظر الخلاص في سيدني

بأن يشفق عليها. تعمل بعرق جبينها. «الإستيتيك والعناية بالجمال لم تكن يوماً مهنتي. عندما وصلت إلى بيروت، كنت خائفة، بقيت أنا وأبي وعمتي وأخي في البيت الذي أئمنه لنا أحد المعارف السوريين الذين يعملون هنا منذ عشرين سنة. كنا نخاف أن يعرف المسلحون مكاننا. كان الرهاب يسجننا... لكن سرعان ما تأقلمنا واستأجرنا بيتاً في منطقة «السبتية»، وما أن الاهتمام بالجمال في لبنان مهم فليس أفضل من العمل فيه. هكذا بدأت أعمل في صالون للعناية بالأظافر استدلّيت عليه من جارتنا».

لم تجلب «نهرين» معها شهادتها الجامعية، كانت متوترة عندما هربت، لم تفكر بالعمل والعلم، كان كل همّها أن تنجو من الاغتصاب والذبح على يد الجماعات الإسلامية. «أنا لا أعرف لغات أجنبية، أدبّر أمري بالانكليزية، فأني مدرسة قد تستقبلني في لبنان لأعلم فيها المسرح كما فعلت في سوريا؛ خصوصاً حيث أسكن وحيث الكل يتكلمون الفرنسية التي لا أفقه منها حرفاً». هي ليست المهنة التي أحلم بها ولا تشبه طموحاتي، لكنني كنت مجبرة على العمل لأن المال الذي جلبناه معنا نفذ خلال أيام. عمّتي كبيرة في السن، وأبي سافر لاحقاً إلى ألمانيا مع زوجته الثانية التي تزوجها بعدما توفيت أمي. كان لديها عائلة هناك، فساعدته على الرحيل معها. وأنا وأخي وعمّتي بقينا هنا ننتظر مصيرنا».

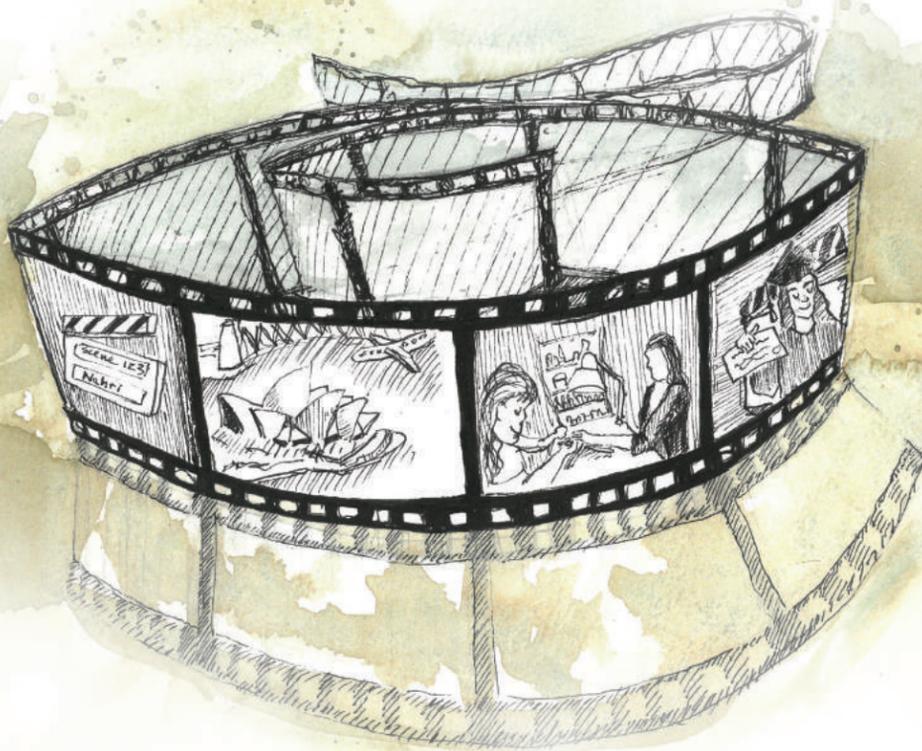
لم تكن «نهرين» تريد العيش في لبنان طوال حياتها، مع أنها تأقلمت مع الناس، وصار لديها أصحاب وعمل تكسب منه حوالي 600 دولار شهرياً. «صراحة تعوّدت على الحياة في بيروت، وصار لدي مشاريع هنا مع أصدقائي وجيراني حيث نذهب إلى الجبل ومناطق جميلة كل أحد. وصار لدي حبيب يهتم بي ويصرف عليّ. لكن الحياة في لبنان صعبة وكل شيء باهظ الثمن، ولا أريد أن أبقى هكذا أنظف أظافر البورجوازيات، لذا قررت السفر». قدّمت «نهرين» الأنيقة واللطيفة واللبقة في حديثها مع الزبائن ومع زملائها في العمل، أوراقتها إلى السفارة الألمانية. إنتظرت سنتين ولم يردّ عليها أحد. أرادت الهجرة إلى ألمانيا، لكن أحدهم نصحها بالهجرة إلى أستراليا حيث يعطون التأشيرات بطريقة أسرع. لم تكذب هذه الفتاة المقدم خيراً، فذهبت إلى السفارة الأسترالية وقدمت طلب هجرة. بعد طول انتظار، جاءها اتصال بالإيجاب. «طرت من الفرح، شعرت أن الحياة تضحك لي من جديد. لا يهمني ماذا سأفعل هناك، ولا ماذا سأكل... كل ما يهمني أن أعامل كإنسان له احترام وكرامة ويأكل ويشرب ويطبّب مهما كان دينه أو عرقه أو جنسيته»، تقول «نهرين» وهي في قمة السعادة. فهي ستسافر قريباً إلى سيدني علّها تشقّ طريقها في الدراما التمثيلية وليس في الدراما الكابوسية التي عاشتها على مدى 5 سنوات.

شاردة «نهرين» طوال الوقت. تعمل بصمت وحرفية عالية. تقلّم أظافر السيدات الرقيات، تنظف جوانبها من اللحم الميت بهدوء تام، ثم تدعك اليدين والرجلين بالكريمات المرطبة قبل أن تعاود الاهتمام بالأظافر لتُطليها بألوان زاهية تشبه ضحكها المليئة بالأمل.

في وسط بيروت تعمل نهرين الصبية السمراء التي هربت مع عمّتها وأخيها إلى لبنان، منذ اشتداد المعارك في منطقة الحسكة حيث ولدت وترعرعت ونالت شهادة في المسرح من كلية الفنون الجميلة. «عندما تخرّجت، كنت أحلم بأن أصبح ممثلة في الدراما، بدأت بتعليم الأطفال في المدارس على أمل أن أحظى بدور جيد في مسلسل ظريف. وفي مرحلة انتظار الدور التمثيلي، حدفتني الحياة إلى أكثر أدوار الدراما فظاعة في حياتي».

تقول إبنة الـ 28 سنة القوية كالصخر. تواجه «نهرين» أمواج البحر ورياح الحرب القاتلة التي هجرتها من بلدها غصبا عنها. «خطفوا أخي وهو في العشرين من عمره، لا ندري من هي الجهة الخاطفة، ولم نعرف عنه أي شيء حتى الآن. تعرّضنا للتهديد بالقتل كلنا، كل عائلتنا الكبيرة. هناك أفراد جماعات إسلامية كانوا يهددون كل المسيحيين. قالوا إنهم سيحرقون بيوتنا، ويغتصبون نساءنا، ويذبحون رجالنا... لم يطلع الفجر حتى كنا هربنا جميعاً... تركنا كل شيء. فقط جئنا ببعض الذهب والمال الذي جمعه أهلنا طوال سنين العمر».

لا تنتهد «نهرين»، لا تنزل دمعتها، تتحدث بقهر لكنها لا تستغلّ موقعها كلاجئة في لبنان، ولا تسمح لأحد



الفوائد الاقتصادية للوجود الكثيف للاجئين السوريين

بشير الخوري*

بعيداً عن التصورات المتداولة والتحليلات التي تُجرى حول اللاجئين السوريين، والأثر السلبي لوجودهم على الاقتصاد في لبنان، ثمة شيء واحد مؤكد، بالرغم من عدم حصوله على تغطية إعلامية كافية، هو: لهذا الوجود فوائد أيضاً، وهذه الفوائد ليست بالقليلة.



الاتصالات النقالة، حيث ارتفع عدد المشتركين بنحو 400,000 مشترك ليصل إلى 4,3 ملايين مشترك بين عامي 2013 و2016. وثمة مصدر آخر للإيرادات العامة وهو تكلفة تصاريح الإقامة التي فُرضت منذ بداية عام 2015 مقابل رسم قدره 200 دولار لكل مواطن سوري يبلغ من العمر 15 عاماً وما فوق. وإذا قام 20% من الأشخاص المعنيين⁽⁹⁾ بتجديد تصاريحهم الآن، سيتيح ذلك للدولة، إلى حد كبير بفضل اللاجئين، زيادة إيراداتها من رسوم تصاريح الإقامة (لكافة فئات الأجانب) من 35 مليون دولار إلى 50 مليوناً بين عامي 2011 و2015.⁽¹⁰⁾

المساعدات الخارجية والاستثمارات

يتلقى لبنان حوالي 1.5 مليار دولار⁽¹¹⁾ من المساعدات الإنسانية سنوياً من منظمات إقليمية ودولية مختلفة لإغاثة اللاجئين، وتم عقد الكثير من مؤتمرات المانحين للدول المجاورة لسوريا منذ عام 2011، من الكويت إلى لندن مروراً بجنيف. وخلال القمة الدولية الأخيرة التي عقدت في نيسان، طلب لبنان 10 مليارات دولار لتدفع على مدى 7 سنوات، إلا أن دفع المنحة قيد البحث من قبل المانحين المحتملين.

وأخيراً، استقر جزء من البرجوازية الدمشقية والحلبيّة في بيروت في بداية الأزمة، ويتم تحويل الأموال إلى النظام المصرفي اللبناني، ما أسهم، إلى حد ما، وحتى لو قليلاً، في نمو قاعدة الودائع. وعلى الرغم من أن العديد من رجال الأعمال السوريين الأثرياء اختاروا مغادرة بيروت للاستقرار في دول الخليج أو في بعض بلدان المغرب العربي أو حتى أوروبا والولايات المتحدة، فإن أقلية ما زالت تقطن وتنفق في لبنان: استتجار السكن، وحتى شراء الشقق الفخمة والسيارات، وتعليم أطفالهم في المدارس الخاصة، والاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة، إلخ.

الفضل الهيكلي وقصور الدولة

وفي حين تطوّر لائحة الفوائد للوجود الكثيف للاجئين، يبقى من المنطقي ومن الصواب الذكر، بالإضافة إلى كل الحجج السابقة وبعضها مدعوم بالأرقام، أن مشكلة البطالة في لبنان و كل أوجه القصور في البنية التحتية التي يعاني منها السكان المحليون، وبالفعل السكان اللاجئين، كانت موجودة قبل بداية الأزمة السورية نتيجة قصور الدولة. وبالرغم من أن نسبة البطالة الآن هي 20%⁽¹²⁾ بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، يرتبط هذا بالظروف المحلية والإقليمية العامة أكثر منه بالنزوح السوري. وأدّى هذا إلى انخفاض النمو إلى 1% في المتوسط على مدى السنوات الثلاث الماضية مقارنة مع نسبة نمو كانت تتخطى 9% بين عامي 2007 و2010. لا يمكن إنكار التداخات المتعلقة بهذا النزوح ولكن الخطير والخبيث في الأمر هو أن هذا الوجود أصبح اليوم أداة دوائية تُستغلّ بإفراط في بعض الأحيان لغايات جائرة، بعيداً عن الخطاب العلمي الصادق والبناء، وذريعة للتسترّ على القصور المزمن للدولة. وقد استُخدم هذا المنطق في وقت الوصاية السورية، ولكن هل رأينا أي تقدّم منذ العام 2005؟

(نص مترجم من الفرنسية)

* صحافي

(9) تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان 2016 <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/VASyR2016.pdf>

(10) المراجعة السنوية للمالية العامة 2015 <http://www.finance.gov.lb/en-US/finance/ReportsPublications/2015>

[DocumentsAndReportsIssuedByMOF/Documents/Public%20Finance%20Reports/Annual/YR_2015.pdf](http://www.finance.gov.lb/en-US/finance/ReportsPublications/2015/Reports/Annual/YR_2015_DocumentsAndReportsIssuedByMOF/Documents/Public%20Finance%20Reports/Annual/YR_2015.pdf)

(11) خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017-2020 <http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2017/01/Lebanon-Crisis-Response-Plan-2017-2020.pdf>

(12) <http://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/01/24/Lebanon-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-44572>

يشكّل وجود نحو 1.5 مليون لاجئ في بلد يبلغ عدد سكانه 4 ملايين نسمة عبئاً من دون شك على المجتمع والاقتصاد. إلا أن التحليلات والتغطية الإعلامية والخطابات السياسية التي غالباً ما تُلقى في هذا الصدد ترسم صورة قائمة جداً، وتنسب بغير موضوعية، ولغايات انتخابية وبسبب كراهية الأجانب، كل المشاكل التي يواجهها البلد إلى اللاجئين حصراً.

غالباً ما يُسلط الضوء على الجوانب السلبية، ولكن من الناحية الاقتصادية، على سبيل المثال، هذا الوجود هو أكثر تفرغاً وتشعباً مما يتم تصويره. ومن ناحية القيمة الصافية، يمكن حتى القول أن النتيجة «إيجابية»، على الرغم من عدم القيام بأي دراسة حول هذا الموضوع بعد.

سوق العمل: نعمة للشركات

إحدى الفوائد الرئيسية - بالرغم من أنها غالباً محجوبة - لوجود مئات آلاف العمال السوريين، هو العرض الكبير للعمالة الرخيصة التي سمحت لعدد كبير من الشركات اللبنانية بخفض الأجور وإجمالي التكاليف في سياق صعب بشكل خاص - وهذا السياق يمكن عزوه إلى عوامل خارجية أكثر مما يُعزى إلى وجود أعداد كبيرة من اللاجئين - كما سمحت لهم بالتغلب على الأزمات المتتالية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011. بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية للبعض من هذه الشركات. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يحصل 88% من اللاجئين على أجور أقل بـ 40% من الحد الأدنى للأجور في لبنان (أي ما يعادل تقريباً 280 دولاراً أميركياً في الشهر)⁽¹⁾ في حين يُدفع لأطفال يبلغ عمر البعض منهم ست سنوات 4 دولارات في اليوم⁽²⁾ في بعض المناطق في شمال لبنان. وبالإضافة إلى حالة التعسف والاستغلال في هذا المجال، لا يحصل هؤلاء الموظفون على أي تغطية طبية أو تأمين عمل، الأمر الذي يزيد من مآثرات أصحاب العمل؛ فالعمال السوريون غالباً ما يعملون في أسواق ينخفض فيها عرض العمالة المحلية جداً (كالبناء والزراعة والخدمات المنزلية والسوبرماركت وما إلى ذلك). لا ينافس العمال اللبنانيون هؤلاء العمال السوريين، بل يتنافسون مع غيرهم من العمال الأجانب غير الماهرين، ما يؤدي إلى انخفاض الأجور في قطاعات السوق هذه. وهذا أيضاً من شأنه أن يفيد أصحاب العمل اللبنانيين في ما يتعلق بتكاليف الإنتاج. أما المستوى التعليمي للاجئين، فهو يتعارض هيكلياً مع أي صيغة تنافسية في القطاعات التي يتغلب عليها اللبنانيون، بالإضافة إلى القيود القانونية التي تجعل الوصول إلى هذه القطاعات محدوداً جداً. في الواقع، لا يتعدى أكثر من نصف اللاجئين الـ 24 من العمر، وثلثهم أمّي فيما أكمل 40% منهم المرحلة الابتدائية، والتحق 3% منهم بالجامعة⁽³⁾. إضافة إلى ذلك، يعمل 92% من السكان الناشطين⁽⁴⁾ بصورة غير مشروعة. أما بالنسبة إلى اللبنانيين، فقد بلغ معدل التحاقهم بالتعليم الابتدائي 106,6% و86,3% بالتعليم الثانوي والتحق أكثر من 46% بالجامعات في 2012⁽⁵⁾. وهذه الفجوة الهيكلية لا تيسر المنافسة الحقيقية في سوق العمل وخصوصاً أن 83% من اللبنانيين يعملون (رسمياً) في القطاع الخاص⁽⁶⁾.

الاستهلاك المحلي: 1,5 مليار دولار أميركي سنوياً

بالإضافة إلى سوق العمل، يستهلك اللاجئون السوريون محلياً بمتوسط 106 دولارات للفرد (بحسب أرقام عام 2016)، ما يمثل، استناداً إلى العدد الرسمي للاجئين المسجلين لدى الأمم المتحدة، حوالي 1,5 مليار دولار سنوياً. وقد أدى ذلك إلى زيادة في الاستهلاك الخاص، وهو أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي أسهم في النمو الاقتصادي، بالرغم من أنه كان متواضعاً في السنوات الأخيرة. ويبلغ حجم سوق الإيجارات وحدها 50 مليون دولار تقريباً⁽⁷⁾، ناهيك عن الإيجارات التي تُدفع لمالكي الخيم في المخيمات غير الرسمية والتي تتراوح في المتوسط بين 100 و160 دولاراً للأسرة الواحدة. وكذلك أدى شراء السلع الاستهلاكية الأساسية في السوق المحلية من قبل أكثر من مليون لاجئ إلى زيادة الإيرادات من ضرائب الاستهلاك. فنمت إيرادات الدولة بنحو 600 مليون دولار بين عامي 2011 و2016⁽⁸⁾، وجاء جزء كبير منها من الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات. كما يعزّز اللاجئون الخزينة من خلال قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وذلك بالدرجة الأولى من خلال

(1) http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_240126/lang-en/index.htm

(2) http://www.ilo.org/beirut/media-centre/fs/WCMS_496725/lang-en/index.htm

(3) تقييم أثر اللاجئين اللبنانيين وحالة العمالة http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_240134.pdf

(4) تقييم أثر اللاجئين اللبنانيين وحالة العمالة http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_240134.pdf

(5) تحليل قطاع التعليم في لبنان <https://www.bankmed.com.lb/BOMedia/subservices/categories/News/20150515170635891.pdf>

(6) http://investinlebanon.gov.lb/en/doing_business/labor_force/profile

(7) <http://jadchaaban.com/blog/should-the-lebanese-government-get-more-financial-support-for-hosting-refugees>

(8) مرصد المالية العامة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2016 <http://www.finance.gov.lb/en-US/finance/ReportsPublications/2016>

[DocumentsAndReportsIssuedByMOF/Documents/Public%20Finance%20Reports/Monthly/Public%20Finance%20Monitors/2016/Public%20Finance%20Monitor%20for%20November%202016.pdf](http://www.finance.gov.lb/en-US/finance/ReportsPublications/2016/Reports/Monthly/Public%20Finance%20DocumentsAndReportsIssuedByMOF/Documents/Public%20Finance%20Reports/Monthly/Public%20Finance%20Monitors/2016/Public%20Finance%20Monitor%20for%20November%202016.pdf)

مقاربة العنصرية من منظور مفهوم التقاطعية: السياسات اليمينية وانعكاساتها الاجتماعية في لبنان

ريما ماجد*

يبدو العالم قائماً اليوم. فالعام الماضي شهد تطورات سياسية مقلقة في الغرب مشيرة إلى صعود اليمين المتطرف، ومهددة بانهيار نظام القيم الليبرالية الذي كان من المفترض أن يبشر بالحرية والتنوع والتعددية الثقافية والإدماج. ونرى مؤشرات تدلّ على الأوقات «المظلمة» التي نمرّ بها في كل مكان، فمن التصويت لصالح «بريكسيت» في المملكة المتحدة لخروجها من الاتحاد الأوروبي، وما نجم عنه من ارتفاع في نسبة جرائم الكراهية ضد المهاجرين، ووصول دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة بالرغم من سياساته التمييزية والواضحة على أساس الجنس والعرق، والكارهة للنساء، إلى صعود الحركات الرجعية والثورات المضادة في العالم العربي. وتبدو إنجازات الثورات التقدمية وحركات الحقوق المدنية السابقة معرضة للخطر أمام هذه الموجة الأخيرة من الكراهية والعنصرية والخوف من الأجانب.

فرص العمل، والنقص في الكهرباء، وازدحام السير وأزمة السكن وارتفاع معدلات الجريمة، يمكن أن تُنسب إلى اللاجئين من دون التساؤل عن دور الدولة ومسؤوليتها. وفي سياق العنصرية المتزايدة والسياسات الشعبوية هذا، تصبح حملة الإجراءات المشددة التي تتخذها الدولة ضدّ اللاجئين مرحّبة ومجازة من قبل بعض المواطنين الذين يبدؤون بتصوير اللاجئين على أنهم تهديد سياسي واقتصادي وأمني. وفي ظل هذه الظروف، يصبح خطاب «الأمن القومي» أولوية فيغلب على جميع الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ذات الصلة.

لذلك، فإن العنصرية هي شكل من أشكال سياسات الهوية التي تميز ضد فئات معينة في المجتمع على أساس تدرّج «للهويات». ففي حين تركز «العنصرية القديمة» على لون البشرة والسمات الظاهرية، تبدو «العنصرية الجديدة» ثقافية أكثر مما هي مظهرية، فهي تميز على أساس الجنسية والثقافة والدين وما إلى ذلك. وفيما ترتبط العنصرية القديمة بالرق والاستعمار، يرتبط صعود العنصرية الجديدة ارتباطاً وثيقاً بالعملة والهجرة وصعود الدولة القومية والأيدولوجيات القومية التي استغلّت تصلّب حدود هوية مجموعات معينة في وجه «الآخرين». وكالعديد من أنواع سياسات الهوية الأخرى، غالباً ما تنجح العنصرية في إخفاء الظروف المادية والبنوية من خلال التركيز على القوالب النمطية، وإلقاء اللوم على الآخرين؛ فهي تنجح في تحريض الفقراء والبؤساء بعضهم ضد بعض من خلال لعب بطاقة سياسات الهوية والقومية. وهذا واضح في لبنان، فعوضاً عن مساءلة الدولة عن الظروف المعيشية المزمنة، انتشر خطاب عنصري يلقي اللوم على اللاجئين، ويتهمهم بـ «أخذ وظائفنا»، و«تهديد استقرارنا السياسي»، و«تغيير ثقافتنا»، و«تهديد أسلوب عيشنا». إنمّا، على الرغم من أن المنطق العنصري يحاول تصوير اللاجئين كمجموعة متجانسة، ويصف تدرّجاً واضحاً للهويات في ما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، علينا تفادي فخ تفسير العنصرية تفسيراً أحادي البعد. ويشير تحقيق أدقّ في ديناميات العنصرية في لبنان إلى أن العنصرية لا يمكن فهمها إلا من خلال مفهوم التقاطعية (Intersectionality)، حيث أنها تتجلى بأشكال مختلفة استناداً إلى الطبقة الاجتماعية والمهنة ونوع الجنس والموقف السياسي للاجئ.

لا يُصوّر كافة السوريين في لبنان أو يُعاملون على قدم المساواة اليوم. والسياق التاريخي للدولة السورية - اللبنانية والعلاقات الاجتماعية أساس لفهم ديناميات هذه العلاقات اليوم والظروف التي توفّر أرضية خصبة للعنصرية والتمييز. ولكن ما يدعو للاهتمام في تحليل خطاب العنصرية ضدّ اللاجئين السوريين في لبنان هو التداخل الواضح بين الطبقة والعنصرية. ويبيّن حظر التجول على اللاجئين السوريين الذي فرضته أكثر من 45 بلدية هذه الفكرة تماماً. ويكشف تحليل الخطاب المستخدمة في معظم لافتات حظر التجول تمييزاً واضحاً ضدّ العمال «السوريين» أو «الأجانب» تحديداً، وليس ضدّ اللاجئين السوريين عموماً. وبدوره، يكشف هذا عن ديناميات كبش الفداء التي تعتبر

و«القومية» و«مراقبة الحدود» أكثر جاذبية في كافة أرجاء العالم. وهذا واضح في السياق اللبناني.

تهيمن اليوم على المشهد السياسي في لبنان السياسات اليمينية التي تتنوع في الطيف الطائفي بين الليبراليين والمحافظين. وعلى الرغم من اختلاف مواقف الأحزاب السياسية الرئيسية في لبنان تجاه القضيتين السورية والفلسطينية، فإن سياساتها اليمينية تتلاقى بوضوح في معاملتها للاجئين والعمال المهاجرين. فجميع الأحزاب السياسية الرئيسية في لبنان متواطئة في نشر ثقافة العنصرية ضدّ العمال المهاجرين واللاجئين، أو السماح لانتشارها من دون محاولة واضحة لمواجهتها. ولذلك، يجب التأكيد على أن العنصرية وكراهية الأجانب ليست خصائص فطرية في مجتمعات معينة، أو نتائج طبيعية للتنوع الثقافي أو العرقي أو الإثني. هذه مواقف وسلوكيات تتطور من خلال عملية عمدية لتشكيل «الآخر» تحاول تصويره كتهديد، واستخدام استراتيجية اختيار كبش فداء للتهرب من المسؤولية وتحويل اللوم في المجتمع. وغالباً ما تكون العنصرية نتيجة لخطاب تنشره بقوة الطبقة الحاكمة ووسائل الإعلام التابعة لها بطريقة تحوّل اللوم بعيداً عن الدولة إلى الفئات الأضعف، كاللاجئين والمهاجرين في أغلب الأحيان. ولذلك، فإن معظم المشاكل في البلد، مثال الافتقار إلى

أدت معدلات البطالة
المرتفعة وانعدام الأمن
الاقتصادي والاضطرابات
السياسية والحروب
المستمرة وأزمة اللاجئين
التي وصلت إلى أوروبا
والخطاب العالمي عن
«الحرب على الإرهاب» إلى
خلق أرضية خصبة للعنصرية
وكراهية الأجانب والشعبوية
اليمينية، فازدهرت ووصلت
إلى السلطة في بعض
الدول الغربية.

ماذا وراء هذا الانتكاس؟ هل نشهد ظروفاً مماثلة لتلك التي شهدتها أوروبا في مطلع القرن العشرين، والتي أدت إلى ظهور الفاشية والنازية؟ وكيف نفسّر صعود اليمين المتطرف هذا، وما هي انعكاساته الاجتماعية على المجتمعات حول العالم؟

تمرّ العولمة والقيم الليبرالية اليوم في أزمة. وأما الفكرة بأن العالم يشكّل «قرية صغيرة» تُحترم فيها مبادئ الحرية والتنوع والإدماج فهي في مأزق. يشير صعود اليمين المتطرف، وانتشار الخطاب العنصري والكاره للأجانب إلى هشاشة النظام الليبرالي الذي يبشّر بـ«الحرية» من دون أن يولي أي اهتمام فعليّ للمساواة البنوية. وتتضح هشاشة هذا النظام الذي يحاول معالجة القضايا الاجتماعية من منظور سياسات «الثقافة» و«الهوية» في معزل عن الظروف الاقتصادية مع كل انهيار اقتصادي كبير جديد يزعزع بسرعة القيم الليبرالية، كالحرية والتعددية الثقافية والإدماج، وييسر صعود الحركات المحافظة والرجعية الاجتماعية والاقتصادية.

في الواقع، منذ الانهيار المالي في العام 1929، اقتربت كل أزمة بصعود السياسات الشعبوية واليمينية وموجة من العنصرية وكراهية الأجانب. وتطرح هذه الملاحظة التاريخية تحديات مهمة أمام الأيدولوجيات ما بعد البنوية والليبرالية. فماذا تعني الحرية والتنوع في عالم رأسمالي تكون فيه اللامساواة فادحة والاستغلال سافر والهجرة لا مفرّ منها بالرغم من الإشكاليات التي تطرحها (وخصوصاً على ضوء التاريخ الاستعماري)؟ وكيف نحافظ على الحريات والتنوع ونحترمها خلال فترات الصعوبات الاقتصادية حينما تكون المنافسة داخل الأسواق القائمة أساساً على نوع الجنس والعنصرية أشدّ شراسة؟

وخلال الأزمات، يتلاشى مفهوم «الصواب السياسي»، وتتجلى الديناميات الحقيقية للسلطة والتدرّج الاجتماعي، متخذة في أغلب الأحيان وجه العنصرية البغيض. من هنا، لا يمكننا أن نفهم العنصرية وكراهية الأجانب من دون النظر في السياق الاجتماعي والاقتصادي الأوسع والظروف الهيكلية التي تيسر صعودها في المجتمع. ففي الواقع، لا تزال تداعيات الأزمة المالية التي هزت الاقتصاد العالمي في عام 2008 تتكشف على المستوى الاجتماعي. وقد أدت معدلات البطالة المرتفعة وانعدام الأمن الاقتصادي والاضطرابات السياسية والحروب المستمرة وأزمة اللاجئين التي وصلت إلى أوروبا والخطاب العالمي عن «الحرب على الإرهاب» إلى خلق أرضية خصبة للعنصرية وكراهية الأجانب والشعبوية اليمينية، فازدهرت ووصلت إلى السلطة في بعض الدول الغربية. إلا أن العنصرية ليست حديثة وصعودها المتصوّر في الغرب في الآونة الأخيرة يشير إلى تحوّلها من ظاهرة كامنة ومحتوية إلى ظاهرة أكثر جرأة وانتشاراً بفضل الحملات السياسية والتغطية الإعلامية. وعلاوة على ذلك، فإن العنصرية والسياسات اليمينية الشعبوية برزت في أماكن مختلفة في العالم بدرجات متفاوتة من الحدة تبعاً لسياقاتها المحلية. ففي أوقات تتسم بعدم الاستقرار والتقلقل، قد تبدو الشعارات الشعبوية عن «الأمن» والقيادة «القوية» و«الحرب على الإرهاب»



© «الخوف» - عمل حفر للفنانة عزة أبو ربيعة.

الجديدة في أوروبا (وشعبية جيري كوربن غير المتوقعة في المملكة المتحدة)، إلى التنظيم القائم ضد التمييز على أساس الجنس والعرق في الولايات المتحدة، والحركات المناهضة للعنصرية في لبنان، وتجدد تعبئة المجتمعات الفقيرة والمهمشة في الحراك الشعبي في منطقة الريف في المغرب، كلها مؤشرات على أن «تفاؤل الإرادة» ما زال حياً

(نص مترجم من الإنكليزية)

* أستاذة مساعدة في علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت

السوريين في المخيمات، مع استخدام كلمات أخرى مثل «الزائر» أو «المستثمر» أو «النازح» للإشارة إلى السوريين من الطبقتين الوسطى أو العليا. ويظهر هذا التحليل البسيط للصيغة المستخدمة في لافتات حظر التجوال التداخل بين العنصرية وأهمية الطبقة في فهم التمييز القائم على الهوية مثال العنصرية.

وأخيراً، على الرغم من التحليل المتشائم لصعود الشعبوية اليمينية والعنصرية السافرة، يبقى أفق التفاؤل منفرجاً. فعندما ننظر عن كثب إلى الديناميات السياسية في العالم، من صعود الحركات اليسارية

العمال اللاجئين الفقراء التهديد الحقيقي، وليس المستثمرين الأجانب الأغنياء أو الطبقة الوسطى من «النازحين» السوريين. ولذلك، هذا ليس مجرد خطاب تمييزي ضد «الأجانب» أو اللاجئين عموماً، بل هو خطاب يميز اللاجئين من الطبقة العاملة الذين يُنظر إليهم على أنهم عبء اقتصادي وتهديد أمني. ومن المثير للاهتمام أنه على الرغم من عدم استخدام الدولة اللبنانية لمصطلح «لاجئ» نظراً إلى الآثار القانونية التي قد تترتب عن الاعتراف بالسوري في لبنان كلاجئ، فقد بدأت وسائل الإعلام والخطابات العامة باستخدام كلمة «لاجئ» للإشارة إلى الفقراء

إنعكاسات الوضع القانوني على نفسيات النازحين السوريين في لبنان

هاني الرستم*

عبر خليل الحدود السورية في العام 2012 متوجهاً إلى لبنان بقصد الدراسة في طرابلس. تطوع في عدد من المبادرات المحلية لمساعدة النازحين السوريين بغرض تقديم المساعدة من جهة، ورغبة منه بالمساهمة في عمل يخدم قضية إنسانية من جهة أخرى. ولكن سرعان ما تحول وجوده في لبنان إلى وجود غير متوازن يحفّه الكثير من الصعوبات اليومية، حيث تم إيقافه مرات عدة من قبل حواجز التفتيش، وتعرض للعديد من المساءلات في ما يتعلق بعمله وبإقامته مما أدى إلى سحبها منه. إن تعرضه المستمر للتوقيف ولّد لديه شعوراً بعدم الأمان والإستقرار، وهذا بدوره ولّد حالة من الخوف الشديد والرغبة في الهروب إلى المجهول.

قدرة على اتخاذ اي قرار في ما يتعلق بحياتهم، قراراتهم وخياراتهم في الحياة التي أساساً أجبروا على عيشها في بلد المهجر، بالإضافة الى عدم قدرتهم على التنقل والعمل. كل هذه التغيرات التي تطرأ على حياة اللاجئين السوريين في لبنان، لها العديد من الانعكاسات النفسية عليهم أفراداً ومجموعات. وذلك مع الأخذ بعين الإعتبار بظل وجود كل هذه القوانين الصارمة، تزايد عدد غير المسجلين منهم والذين لا يوجد سلطة عليهم من قبل الأجهزة الأمنية، وبالتالي تشكيل أرضية أكثر خطورة للجريمة والانحرافات الأخلاقية والسلوكية والعنيفة في المجتمع. وهذه الانعكاسات تؤدي طرداً الى زيادة الاحتقان الذي قد ينفجر في أي لحظة مسبباً نزاعات ذات خلفيات متعددة. ومن هذه الانعكاسات: إن التغير المستمر الذي يعيشه اللاجئون السوريون في لبنان يؤدي إلى خلق حالة من عدم التوازن النفسي، ينجم عنها الكثير من الأعراض

النفسية والاجتماعية، والبعض منها ناجم عما قاسوه من حروب ومعارك في سوريا، إضافة إلى ما يعانونه من ظروف إقتصادية صعبة في أماكن وجودهم في لبنان، نجد أن هناك ضغوطات جديدة أمست عاملاً أساسياً لنشوء وتفاقم الضغط النفسي وانعكاساته على المجتمع السوري في لبنان ألا وهي الضغوطات الأمنية والتغيرات القانونية على ملفي الإقامة والعمل للاجئين السوريين في لبنان. إن الإستقرار (النفسي، الوظيفي، الإجتماعي) والشعور بالأمان هما أحد أهم المصادر التي تعطي اللاجئين القدرة على التكيف والتأقلم في بلد مضيف كلبان، وانعدامهما يعني حدوث خلل في بنية المجتمعات التي يشكلونها، وعلى مستويات عدة. إن تنفيذ القوانين المتعلقة بمعاملات الإقامة والعمل بحق السوريين حولت لبنان إلى مكان إقامة قسري ليس للاجئين السوريين فيه أي

حادثة بسيطة جعلت من حياة خليل قاسية وغير محمولة في لبنان، دفعته للسفر إلى السودان، باعتبارها إحدى الدول التي لا يحتاج السوريون فيها الى فيزا، ومن ثم إلى العراق، وبعدها إلى تركيا، فالسويد مروراً باليونان وألمانيا، مع كل ما تحمله الطريق من مخاطر، استغلال، مهربين، وتجار بشر. يقول خليل: «كنت أعاني كثيراً، ففي كل مرة أجد فيها عملاً ما، أكون مضطراً إلى سماع الكثير من المضايقات الكلامية، الكثير من السب، الرفض، والإزعاج. لم يكن لي أدنى حقوق العامل، فلم أكن أستطيع أن أخذ إجازة حتى ولو كنت مريضاً. إضافة الى الأجر المتدني الذي يتغير بحسب مزاج صاحب العمل. إن ما أعيشه في لبنان يتلخص بكلمة ظلم». في الوقت الذي يعاني منه النازحون السوريون الكثير من الضغوط



طردى إلى زيادة الهوية الاجتماعية بينه وبين المجتمع اللبناني الذي يعتبره السوريون مجتمعاً مضطهداً وغير حاضن لمعاناتهم الإنسانية. إن لوجود هذا الشعور نتائج كثيرة على شكل العلاقات والروابط الاجتماعية بين المجتمعين لتأخذ شكل علاقة (ضحية - جلد - مخلص). حيث تبحث الضحية متمثلة بالمجتمع السوري للخلاص من الجلد المتمثل بالمجتمع اللبناني بمساعدة المخلص الذي يأخذ أشكالاً عديدة منها الهروب بطرق غير شرعية خارج البلد، وهنا حياتهم تكون في خطر كبير وقد تصل إلى الموت غرقاً، أو تجعلهم عرضة للإتجار بالبشر. كما يمكن أن تأخذ أشكالاً أخرى تتمثل بتشكيل مجتمعات مغلقة داخل المجتمع اللبناني يسودها قانونها الخاص وغير المنضبط من قبل أي جهة رسمية أو قانونية كما كان مصير بعض المخيمات الفلسطينية غير الخاضعة لسلطة الدولة اللبنانية. وهذه المجتمعات غالباً ما يسودها الفقر، العوز والجريمة، بالإضافة إلى زيادة نسبة عمالة الأطفال والزواج المبكر، وهي طبيعته الحال مظاهر تهدد استقرار وأمن الدولة اللبنانية على أصعدة عدة منها الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي.

وأخيراً وليس آخراً، يجب على الدولة اللبنانية النظر في كل هذه العوامل، والتعامل معها بشكل جدي، ومعالجتها قبل أن تتفاقم وتتحول إلى ظواهر غير قابلة للسيطرة، وربما تؤدي إلى نشوب نزاعات داخلية بين المجتمعين السوري واللبناني قد تكون عواقبها غير محمودة على المدى البعيد.

إن زيادة الضغط على مجتمع مضطهد ولاجئ من شأنها أن تكون فتيلاً لانفجار بشري يصبح التعامل معه أصعب من الإمكانيات المتاحة حالياً.

* معالج نفسي تحليلي

تكون ذات طابع غير قانوني وخصوصاً عندما تكون الدولة غير قادرة على تعقبهم بسبب مخالفاتهم.

إن اللاجئين السوريين ونتيجة ما مروا فيه من خبرات وتجارب صادمة هم أكثر هشاشة وعرضة للتحويل إلى أشخاص سريري الإدماج في بيئات قد تكون غير ملائمة لواقعهم ولكن بداعي إشباع الرغبة في تحقيق الذات، وخصوصاً في ما يتعلق بزيادة الإنتاجية الاقتصادية ومساعدة العائلة. ففي ظل وجود قوانين صارمة تحد من قدرة اللاجئين السوريين على التحرك، تجديد الإقامة، والعمل بشكل قانوني في البلد، متزامنة مع رغبة عارمة بتحقيق الذات، وشعور متزايد بالذنب تجاه العائلة والمجتمع، لا يسع الشباب السوري إلا إيجاد بدائل قد تعتبر عنيفة أو خارجة عن القانون في سبيل تحصيل بعض المال. ووفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة «إنترناشيونال الرت» في عام 2016، تبين أن معظم الشباب السوريين يرون أن الحياة في لبنان أصبحت عبئاً كبيراً عليهم، وأن الحل الوحيد هو مغادرتها إلى بلد يستطيعون فيه ضمان الحقوق لهم ولعائلاتهم بعدالة وكرامة. كما عبروا عن أن لبنان ليس البلد الذي يمكن لأي إنسان أن يعيش فيه بكرامة، وذلك بسبب الضغوطات التي تمارس عليهم. إن هذا الشعور بالاحباط وبعدم الجدوى، وعدم القدرة على عمل شيء من شأنه أن يسلب من اللاجئين السوريين في لبنان معنى الحياة، والقدرة والمرونة على التأقلم مع الواقع الجديد الذي يعيشون به، إما هو تربة خصبة لأي نزاعات داخلية، بين الشخص ونفسه، أو خارجية بين الشخص والآخر، وبالتالي تحويلهم إلى قنابل بشرية موقوتة في لحظات الإحباط والحاجة.

وعلى صعيد آخر، إن الضغوطات النفسية التي يعاني منها هؤلاء اللاجئين نتيجة التدايمات الأمنية وما لها من تبعات، تساهم في زيادة نسبة الشعور بالاضطهاد لدى المجتمع السوري، وهذا يؤدي بشكل

النفسية وأهمها القلق Anxiety، وذلك بشكل أساسي بسبب المستقبل غير الواضح المعالم، الخوف من الاعتقال، والخوف من الفقر.

يقول عمر، وهو شاب سوري يعيش في طرابلس منذ عام 2012: «أشعر بكثير من الضغط النفسي عند تحركي في طرابلس، إن الطاقة التي استهلكها في الخوف والقلق من كوني غير قانوني يمكن أن أستثمرها بالعمل لمستقبلي». إن القلق الذي يعتبر عارضاً نفسياً ذا أثر شديد ممكن أن يتطور في كثير من الأحيان ليتحول إلى اضطراب نفسي له العديد من الآثار النفسية والجسدية على الأشخاص الذين يعانون منه كفقدان الشهية، اضطرابات النوم، تعطيل الفعالية بأداء المهام الحياتية اليومية، والاكتئاب، والذي قد يؤدي في حالات متقدمة منه إلى الانتحار. كما أن الشعور بالإحباط وفقدان الأمل يعتبران من العوارض النفسية التي يتسبب في خلقها وتفاقمها وجود حالة من التهديد. هذا الشعور المستمر بالتهديد وبعدم الأمان يؤدي إلى زيادة إفراز هرمونات ال- Adrenaline, Cortisol, Norepinephrine وهي أهم ثلاثة هرمونات يفرزها الجهاز العصبي الودي في مواجهة أي خطر ضمن ما يسمى بنظام fight or flight. وبالتالي وعند تفعيل الجهاز العصبي لهذا النظام تتولد لدى الإنسان ردات فعل مختلفة فإما أن تكون ذات طابع انسحابي (flight) متمثل بالإنعزال والانسحاب في أي مواجهة، أو تكون ردات فعل ذات طابع دفاعي (fight) يمكن أن تأخذ شكل صراع أو نزاع. وفي حالة اللاجئين السوريين يمكن أن يكون هذا النزاع إما داخلياً بين السوريين بعضهم ببعض، أو خارجياً بين السوريين والمجتمع اللبناني الحاضن.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكننا التكلم عن الانعكاسات النفسية التي تولدها الضغوطات القانونية في لبنان على اللاجئين السوريين بدون التطرق للكلام عن الهشاشة النفسية وقابليتهم للإنخراط في أفعال وأنشطة قد

لهجة الشاشات العربية قاسية ... اللبنانية ليست بالهينة!

كنان فاخوري*

مجال العمل، تصبّ أحياناً كثيرة لصالح السوري، إذ تتقلص لدى ربّ العمل بعض المواصفات والمعايير كلغة أجنبية جيدة، وخبرة في سوق العمل... إلخ، على حساب ما قد لا يمانع السوري به كعناشٍ أقلّ وتحمل أكبر لضغط ساعات العمل، ليكون في النهاية سورياً يبالغ لبناني، وهو أحد النماذج التي اعتاد اللبناني التعامل معها في السنوات الأخيرة.

وبينما يوفر اتقان الجانب اللبناني شهادة حسن تعلم وذوق من قبل اللبنانيين؛ وخصوصاً السوريين الذين غالباً ما يجدون طرقاتاً أخرى للاندماج باستثناء اللغة، كونهم الأجانب الأقرب إلى اللبنانيين، يرى البعض الآخر في ذلك تجسيدا لرغبة السوري بأن يصبح لبنانياً بالطريقة الأسهل. وأغلب الظن أن اللبنانيين لا ينظرون إلى الساعي لتكلم لهجتهم نظراً استعلاء، لأن من طبائع الأمم والشعوب، أن تسعد برؤية الغرباء يقبلون على ثقافتها ويقتبسون منها. بينما يرى قسم ممن تجاوز مسألة الهوية الوطنية وشعور الانتماء القومي، أن لهجة الآخرين وغرابتها، لا تقفان عائقاً أمام التواصل والتفاعل معهم بشكل طبيعي، بصرف النظر عن خلفية القادمين منها.

ولربما يفتح تحدث اللبناني على السوري باباً من التأقلم والاندماج يُسر به، غير أنه بالطبع يغلق أبواباً أخرى على المجتمع الأصلي الذي أتى منه. فلن تخلو الجلسات مع الاقران من التعليقات الساخرة التي تتناول أسلوبه اللغوي الجديد، مع كل لفظة لبنانية قد يستخدمها، وما يصحبه من ضرورة تبرير ذلك لهم، إذ غالباً ما سينظر له، كمتنحل، أو ناكر الأصل.

أذكر صديقاً سورياً راح أبناء قريته يعلّقون على صورته على موقع الفايسبوك باللكنة اللبنانية بسبب تحوّلها إليها، ما تسبّب له بالإحراج أمام خطيبته التي دعته أيضاً إلى عدم الاستغراق في تكلمها، درءاً لتعليقات الأصدقاء الساخرة والكثيرة.

*صحافي

بدأت شرح طبيعة عملي له، بلهجة حائرة في الأصل فكيف إذا أضيف إليها القليل من اللبنانية، زادها اضطراباً وخربطة، جملاً انكليزية وافرة استخدمها حكماً في التعريف عن عملي.

لهجة غريبة على المدير، وعمل واسم غريبان أيضاً، جعلته يظن انني أردني!!، اعتقاداً منه أن كنان اسم يطلق على الصبية في الأردن، عكس انطباع غيره من اللبنانيين عن الأصول التركية للاسم.

تقول دراسات عدة في هذا المجال، إن الأشخاص الذين يظهرون مستويات عالية في تعلم اللغات ولهجات المختلفة، يتسمون غالباً بالانفتاح على الآخر ما يساعدهم في بناء علاقات جديدة، كما يميلون إلى التخالط والانخراط في المجتمعات الجديدة، عكس الأشخاص الذين يظهرون مستويات أقل. وتؤكد الدراسة على قدرة النساء، مقارنة بالرجال في التمكن من الأمر.

إذا ما نظرنا إلى تجربة العراقيين في لبنان، الذين ابعدهم الحرب عن بلادهم منذ أكثر من أربعة عشر عاماً، نرى نسبة من التأقلم أقل بكثير مما أظهره السوريون خلال خمس سنوات.

في ضواحي بيروت الشمالية في سد البوشرية والسبتية والجديدة تسمع من اللكنات العراقية أكثر بكثير مما قد تسمعه من اللكنات اللبنانية أو السورية حيث اتخذت مجموعات من العراقيين الاثوريين والكلدان والسريان وغيرهم، من تلك المناطق ملاذاً طبيعياً لها، كون المنطقة تحتضن مطرانيات تلك الطوائف في لبنان.

في حين أننا لا نجد أي أثر للهجة اللبنانية في لكناتهم، نسمع العراقية العربية والأشورية والكلدانية، لكن لا تركيبة عراقية لبنانية شبيهة بالتّي كوّنها السوريون في فترة قصيرة. يُعزى ذلك في نظر البعض، إلى كونهم يحضنون منذ آلاف السنين أثنياً أخرى غير العربية حملوها أيضاً إلى لبنان، وانكافأوا بها في تلك المناطق.

مقارنة ببعدها، يؤمن تكلم اللبنانية للأجنبي تهايماً لا بأس بفاعليته ضمن نطاقات عمل يُفضل أن يتبواها لبنانيون. من هنا يجد البعض أن توازي مؤهلات السوري (الأجنبي المنافس الأكبر) اللبناني في

ما إن استنشقت الهواء المتني حتى بدأت المواءمة اللبنانية تفعل فعلها. الكلمات المكسورة الوسط أخذت تنساب بشكل لا إرادي، كما يعزز حياته الجديدة بطيب النية، لكنة سمعتها كثيراً في الإعلام والأعمال الفنية اللبنانية، وأحبنا يوماً أن نتكلمها لنبدو نجومًا وفنانين. يُظن من اللهجة التي ألفها العرب عبر التلفزيونات، أنها سهلة لا تحتاج سوى للاسترسال في تقليد المذيعات والمذيعين والفنانين. إلا أن الأمر يختلف بالطبع عندما يحاط المرء بألسنة أصيلة وكثيرة، ليلاحظ على الفور وقع الكلمات على أرض الواقع، ويتراجع خوفاً من أن تقوده إلى السخرية، فيبدأ بأخذ الحيطه ويسأل: كيف يمكن للبناني استخدام تلك المفردة ومعاني أخرى لم يسمع بها من قبل، يهذبها أو يستبدلها الإعلام والفن اللبناني المصدر بما يناسب فهم الجميع، من دون أن ننسى صعوبة دمج وإدخال مفردات اجنبية (فرنسية، إنكليزية) ينفرد اللبناني باستخدامها في المنطقة، وأجراء تحديث لتلك القائمة كلما تتطلب الأمر، ما يصعب على الأجنبي ومن بينهم السوري الذي استخدم العربية الصرفة طوال حياته، ملاحقة تلك التحديثات.

من جهة أخرى، يسهل على سوريي المناطق الحدودية مع لبنان، التقاط ما تبقى من اللكنة؛ بضعة تعديلات على الألفاظ، واستبدال ألفاظ أخرى، وازدفاء نغمة جديدة، حتى توشم بإحدى اللبنايات، كون اللبنانية أيضاً تتضمن لهجات وتلويحات حسب المناطق.

رغم ألفة اللبنانية تلك، قد يلجأ السوريون سكان المناطق الحدودية، إلى تعزيز لغتهم السورية النموذجية أي الشامية في لبنان، كصديقي جوني الذي بدا طرفاً تقليدياً في صراع التحدث بلكنة غير لکنته، إذ قال لي ذات مرة، إن مقابلة مديره في الشركة التي يعمل فيها في منطقة الكسليك تتطلب عدداً من الموافقات (...). وعندما جلس أمامه لم يستعن بكلمة لبنانية واحدة، بل بالشامية فقط التي فضلها على اللبنانية الأقرب إلى لکنته بلدته الحدودية.

وعندما دخلت مكتب أحد مديري الأسواق المركزية الذين أتعامل معهم في عملي كباحث في مجال الجودة في بيروت، قدمت نفسي ثم

تراجي - كوميديا الرصاص العشوائي

عبده وازن*

لي مع الرصاص الطائش قصة شخصية جداً: كنت في السادسة من عمري عندما أصبت برصاصة طائشة كادت تودي بي لولا تدخل العناية الإلهية. في ليلة 19 تموز 1963، ليلة عيد مار الياس أو النبي إيليا الذي يعدّ واحداً من القديسين الشعبيين لدى المسيحيين في لبنان، كنا نحتفل أنا وأخوتي بهذا العيد على سطح منزلنا مطلقين المفرقات ومشعلين الشموع، إلى أن تعبنا وخذلنا إلى النوم تحت خيمة كنا نقيمها كل صيف قرب العريشة...

الرصاص يجب أن يرافق كل المناسبات وعلى اختلاف طبيعتها، حزناً أم فرحاً أم «نضالاً» سياسياً... لا تكتمل الأعراس أو الجنازات بلا إطلاق رصاص، العيارات النارية وحدها تهبطها هالة وتزيدها أبهة وافتخاراً ووقاراً. وبعض هؤلاء الهواة لا يوفرون مناسبة تتيح لهم إطلاق الرصاص، وفي ليلة رأس السنة يخرج المحتفلون سلاحهم ويفتحون النار مبتهجين. ومرة أطلت امرأة على إحدى الشاشات تحمل رشاشاً وقالت: لا يحلو رأس السنة بلا إطلاق رصاص، «صوتو حلو».

وما يدعو إلى الاستغراب أن حراس بعض الزعماء السياسيين ومرافقيهم لا يتوانون في أحيان عن إطلاق النار من سلاحهم ابتهاجاً لا سيما إذا ألقى زعمائهم هؤلاء خطاباً حماسياً ووطنية. وهذه العادة عمد بعض المواطنين إلى استبدالها بالمفرقات والأسهم النارية. وهذه يألؤها كل اللبنانيين أصلاً، ويستخدمونها في الأعياد والمناسبات، ووجدوا فيها بديلاً للسلاح. المهم أن يرتفع دوي البارود وتتردد أصوات المفرقات في الهواء.

في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1949 كتب الأديب فؤاد سليمان مقالاً غاضباً في الصفحة الأولى في جريدة «النهار» حمل فيه بشدة على مطلق الرصاص العشوائي متهماً إياهم بتحقيق الرصاص الذي صنع أهم الثورات في التاريخ وحرر الأوطان والشعوب، وكتب: «يا رصاص ما أحقر في لبنان. ما أرخص أغانيك. ما أرخصك يا رصاص بلادي. في بلادي تهان بطولة الرصاص». هذه العادة السيئة والقاتلة ليست جديدة، ولم تعممها الحرب الأهلية وما تبعها من حروب، بل هي عريقة في لبنان، ويروى كيف كان بعض الأجداد يقولون عن الرصاص عندما يطلقونه عشوائياً «صوتك حنون».

ظاهرة غريبة حقاً، ظاهرة إطلاق الرصاص العشوائي في لبنان. أي متعة يثير أزيزه في أذان هؤلاء «الطائشين»؟ بل أي لذة تعترى هؤلاء «المجرمين» في قتل الأبرياء عشوائياً؟ يطلق اللبنانيون الرصاص لا ليفرحوا به فقط بل ليبلغوا الآخرين - أياً يكن هؤلاء الآخرون - أنهم هنا وأن لديهم سلاحاً وأنهم جاهزون. هذا التقليد توارثته أجيال عاشت حقبات النزاعات الأهلية، ورسخته الحرب التي لم تلتق حتى الآن نهاية حقيقية، ما دامت أسلحتها مطروحة ولم تلتق الأجوبة الشافية.

يخيل دوماً إلي أن السلم الأهلي لا يتسخ تماماً إلا عندما ينسى اللبنانيون جميعهم هواية إطلاق الرصاص العشوائي، ويتخلون نهائياً عن أسلحتهم الشخصية. وهذا ما يجب على الدولة أن تقتنعهم به وتثبت لهم أنها هي المرجع والملاذ.

مواطنون ينتظرون أسراب الطيور المهاجرة التي تعبر سماء لبنان كي يطلقوا عليها الرصاص، أجل الرصاص من بنادق حربية وليس من بنادق صيد، مع علمهم أن لحمها لا يؤكل.

إنهم اللبنانيون «الطائشون».. هكذا سمّيتهم وأسميهم بلا تردد. لا يبالون بالضحايا الأبرياء الذين يسقطون قتلى وجرحى جراء إطلاق هذا الرصاص المجرم وكأنهم من الأعداء وليسوا إخوة لهم في هذا الوطن. والمستهجن أن هؤلاء لا يرفعون ولا يرتدعون بل يصرون على ممارسة هوايتهم القاتلة. إنهم يهونون سماع أزيز الرصاص ورؤيته خصوصاً في الليل يرسم خيوطاً في السماء. وأذكر أن بعض اللبنانيين كانوا يطلقون ما يسمى الرصاص الخطاط في الليل مبتهجين ومنتشين.

قبل أشهر قام المخرج السينمائي اللبناني فيليب عرقنتجي بحملة عبر الفايبروك وسائر المواقع الإلكترونية ضد الإطلاق العشوائي للرصاص في لبنان، بعدما اخترقت رصاصة طائشة زجاج النافذة في بيته وكادت تصيب ابنه الذي نجا بأعجوبة. نشر المخرج المعروف الذي خاض غمار الحرب اللبنانية في فيلم مهم هو «تحت القصف» صورة الزجاج الذي اخترقته الرصاصة والخراب الذي أحدثته داخل الغرفة، وكتب نصاً يؤنب فيه «المجرم» ويدعو إلى مواجهة هذه الظاهرة البربرية التي ما زالت تسود لبنان. ولم يمتد يوم على بدء هذه الحملة التي لقيت ترحاباً لدى جمهور الإنترنت حتى سقطت شابة لبنانية تدعى أمال خشفة ضحية رصاصة طائشة أصابتها بينما كانت على شرفة منزلها في منطقة الطريق الجديدة - بيروت فأردتها... وقبلها سقطت شابة في زحلة تدعى سارة سليمان برصاصة طائشة ووزع أهلها غداً رحيلها وصية مؤثرة كانت كتبها تدعو فيها إلى وهب أعضائها إلى من يحتاجها.

وفي إحدى المرات أصيب أكثر من خمسة مواطنين خلال أربع وعشرين ساعة في مناطق عدة. وأصلاً لا تحصى أسماء ضحايا إطلاق الرصاص العشوائي في لبنان الذين يسقطون على شرفات منازلهم أو على الأرصفة وفي الساحات والمدارس... حتى الأمن العام اللبناني لا يملك أرقاماً في شأن هؤلاء الضحايا الذين يزدادون.

وعلى رغم النداءات التي تطلق هنا وهناك وما يرافقها من حملات تهديد يقوم بها جهاز الأمن اللبناني يصر هواة إطلاق الرصاص على ممارسة هذا الفعل الإجرامي وبلا هوادة.

وليس مستهجن أن تعم هذه الظاهرة الإجرامية كل المناطق اللبنانية، فهواة إطلاق الرصاص العشوائي ينتمون إلى كل الطوائف والمشارب، وجميعهم يلتقون حول هذه العادة التي تعد تقليداً شعبياً «عريقاً» يعود إلى ما قبل الحرب الأهلية. فإطلاق

طوال سنوات خوفاً من أن تتحرك الرصاصة التي لا تزال حتى الآن في صدري. حينذاك كان لا بد لأمي من أن تنذرني للقديس مار الياس الذي أنقذني الله بشفاعته. ومنذ ذلك الحين أصبح مار الياس شفيعي الدائم حتى خلال بضع سنوات أعلنت فيها إلحادي لأعود من ثم عنه، وهذه مسألة أخرى.

الرصاصة الطائشة التي أصابني تركت في حالاً من الخوف الكبير من الرصاص، طائشاً كان أم غير طائش. وحتى الآن لا أحتمل سماع صوت الرصاص، وعانيت كثيراً خلال حروبنا اللبنانية من هذا الخوف. وما زلت حتى الآن أيضاً كلما سمعت صوت إطلاق رصاص أختبئ. لا أدري إن كنت جباناً. لكن مثل هذا الجبن شرعي جداً.

اللبنانيون يهونون إطلاق الرصاص. ويمكن الكلام بسهولة عن هذه الهواية اللبنانية الأصيلة. هواية غريبة نادراً ما تهواها الشعوب. يهونون إطلاق الرصاص في كل المناسبات: الأعراس، الولادات، الجنازات، النجاح في الشهادات المدرسية... وأحياناً لا ينتظر اللبنانيون المناسبة ليطلقوا الرصاص. حتى عندما يلقي بعض زعمائهم خطاباً نارية يطلقون الرصاص مبتهجين بما يعدونه انتصاراً. إنهم يبحثون دوماً عن انتصارات ولو كانت وهمية ليطلقوا الرصاص. هذه عدوى تسري كالدم في عروقهم، ومعظمهم ورثها عن الآباء والأجداد. لتتصور

في تلك الليلة كان لبنانيون كثر يحتفلون أيضاً بخطاب ألقاه للفور الرئيس فؤاد شهاب مطلقين الرصاص ومعلنين تأييدهم له. ولم تمض ساعة حتى طرقت رصاصة طائشة حديد الخيمة وارتدت إليّ بينما كنت مستغرقاً في نومي، وأصابت إبني الأيسر فسال منه دم. عندما اكتشف أبي وأمي بقعة الدم على فراشي صرخا خوفاً، ونقلني والدي بسرعة بسيارته إلى بيت طبيب هو قريب لنا ويسكن في جوارنا. فحصني الطبيب جيداً، وراقب الجرح، وظن أن الرصاصة مسحت إبني ولم تنفذ إلى الداخل، وما جعله يتأكد مبدئياً من هذا الرأي هو أنني كنت سليماً تماماً مع جرح في الإبط فقط. طلب من أهلي بعدما نظف الجرح وضمده، أن يعيدوني إلى البيت ويراقبوني فإذا حصل أي تطور ينقلوني إلى المستشفى سريعاً. وقال لهما إن عليه أن يصطحبني صباح اليوم التالي إلى المستشفى ليجرى لي صورة شعاعية فيطمئن نهائياً إلى أمر الرصاصة. في صباح اليوم التالي أجريت لي الصورة الشعاعية وتبين أن الرصاصة اخترقت إبني وانزلت إلى أضلاع قصبي الصدري ومكثت هناك. قال الطبيب لأمي بصوت عال: حدثت أعجوبة مع إنك. عبرت الرصاصة محاذة القلب والشرين ولم تصبه. شعرة ضئيلة بين خط الرصاصة والقلب. أعجوبة. نجوت فعلاً بأعجوبة ولم أتناول ولا حبة دواء كما أخبرتني أُمي. لكن الأطباء ظلوا يراقبوني

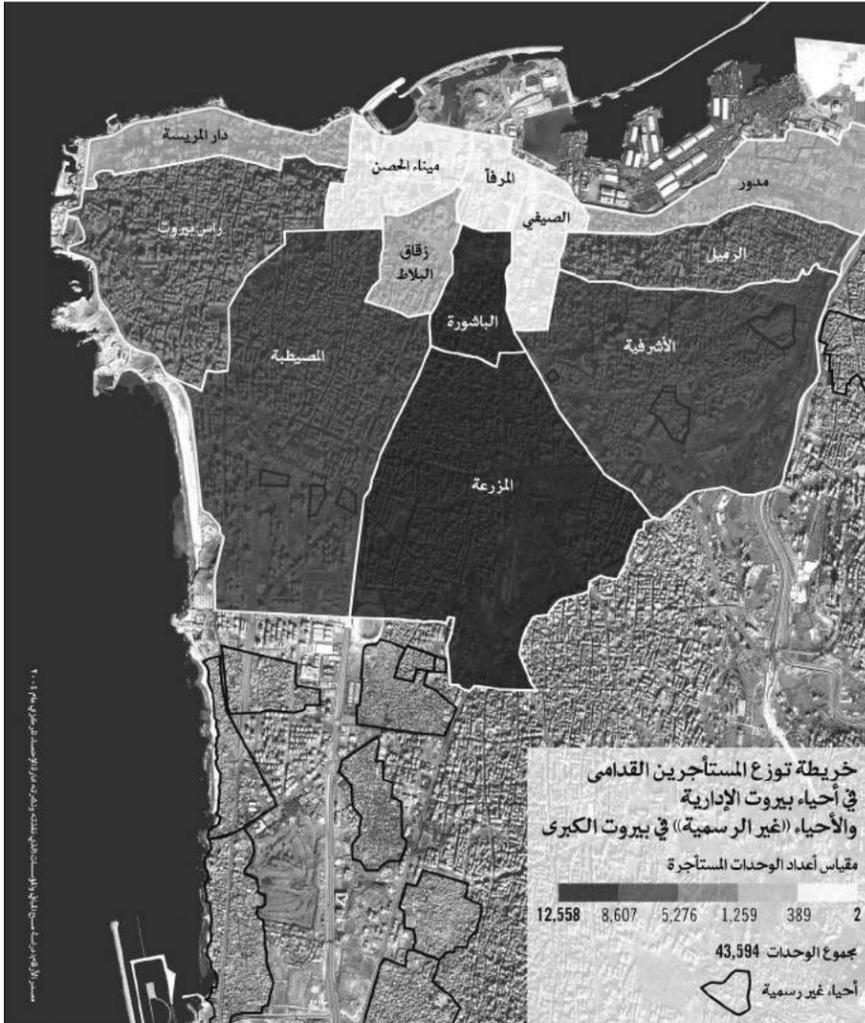


في تداعيات سياسات الإيجار على المدينة والحياة اليومية

نص لـ استوديو أشغال عامة

(نادين بكداش، مونيكا بصوص، عبير سقسوق)

غالباً ما يوصف المشهد السكني في لبنان من حيث: أولاً، عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن، في ظل ارتفاع جنوبيّ لأسعار الأراضي وبدل الإيجار بالمقارنة مع الحد الأدنى للأجور ونفقات الأسرة بشكل عام؛ ثانياً، عدم التطابق بين العرض والطلب؛ ثالثاً، الضغوط المستمرة للإخلاء والتهجير؛ ورابعاً، تزايد أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وفصل الأحياء عن بعضها البعض، وتجزئة المدينة.



أصحاب الرساميل الكبرى. فتشير الدراسة إلى أن القانون يتضمن في تفاصيله إجراءات بالغة التعقيد والكلفة، ويحمل في طياته بذور تأجيج المواجهات والصراعات بين المستأجرين والمالكين. وتستخلص أن القانون مؤشّر على «قوة التزام البرلمان بتغليب كفة أصحاب الرساميل ومصالحهم، حتى ولو حتم عليه ذلك التضحية بوظيفة الدولة الأساسية في تعزيز الوثام الاجتماعي».

مستقبل المدينة والتماسك الاجتماعي

ما يميّز الأحياء التي يسكنها مستأجرون قدامى، هو التنوع في البنية الاجتماعية من ناحية الدخل، الدين، الطائفة، محل الولادة والجنسية، بالإضافة إلى الإرتباط الوثيق بين السكان القدامى والتاريخ الثقافي والعمراني للمكان. تشهد هذه الأحياء القديمة ما تبقى من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تمزقت خلال الحرب الأهلية، كما تمنح فرص سكن جديد لشريحة متنوعة، وبذلك تحمل في طياتها إمكانية المدينة الدامجة والمختلطة. فبالرغم من أن بيروت تضم سكاناً من مختلف الجنسيات والانتماآت، إلا أنه في عملية شراء العقارات والتطوير العقاري وسوق السكن يتم إعادة إنتاج خطوط التماس بين المناطق، ومع إخلاء سكانها القدامى يُستكمل تحويل الأحياء إلى بؤر للأغنياء مقسمة وفق الإنتماء الطائفي. أصبحت المدينة فرصة لمراكمة ثروة النخبة، وانعكاساً للمشاحنات السياسية بين الأطراف المتنازعة على السلطة. يحدث ذلك في ظلّ تخلي السلطات العامة عن لعب أي دور في تنظيم السكن وفق رؤية مدينة تحافظ على البيئة العمرانية التاريخية، وتعزز التماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى نزع الضمانات الاجتماعية، وتهديد الأمان في المسكن. ينتج من ذلك سيطرة متزايدة للمرجعيات الطائفية، والجغرافيا المناسبة لذلك، وإنقاص لدور المواطنة في بناء السلم الأهلي. فالقانون الذي صدر مؤخراً هو بمثابة تجيير السلطة القضائية للحفاظ على مصالح أصحاب رؤوس الأموال، وأداة لتوليد آليات مبتكرة وعنيفة تجرد سكان المدينة من إمكانية البقاء في منازل وأحياء طالما سكنوها ووجدوا سبل العيش منها. تصدر تلك القوانين بمواكبة خطابات سائدة تتعمد خلط المفاهيم بحيث يُختصر حق السكن بحق التملك، وتتوسّع حقوق الملكية على حساب حقوق أخرى والمصلحة العامة. بذلك يتحوّل القانون أيضاً إلى أداة رمزية تسلب السكان قدرتهم على مجابهة الإخلاء، ولعب دور في صنع مستقبل المدينة ومستقبلهم، وتزيد من هشاشة ظروفهم.

في ظل هذه الظروف، يؤمن الإيجار القديم سكاناً لما يزيد عن نصف مليون نسمة في المدن اللبنانية الكبرى. تضم بيروت الحصة الأكبر، حوالي ربع مليون، تليها طرابلس. بالمقابل، ومنذ تضخم الليرة اللبنانية خلال الحرب، شكّل هذا القانون إشكالية بين مالكي تلك البيوت وشاغليها، حيث فقد بدل الإيجار قيمته، وتفاقم الأمر مع سياسات ما بعد الحرب التي جعلت من القطاع الخاص اللاعب الأساسي في توفير السكن، وفرضت نظاماً اقتصادياً قائماً على الاستثمار العقاري من دون قيود أو ضوابط.

من خلال عملية إعادة هيكلة الدولة في التسعينات، تحول الإيجار القديم - القائم على نظام ضبط الإيجارات من قبل الدولة، والذي شكّل ركيزة الوصول إلى السكن وديمومته في المدينة قبل الحرب - إلى «مشكلة»، عجزت القوانين التي تم اقتراحها تباعاً عن حلها. ففي العام 1992 توقّف العمل بنظام ضبط الإيجارات لل عقود الجديدة، وبذلك تخلّت الدولة عن عقد اجتماعي في مجال السكن طال لأكثر من خمسة عقود، بينما أقيمت العقود القديمة على إشكالياتها. حينها، ارتبطت قضية المستأجرين القدامى مع قضية السكن الميسر والملائم، وأصبحت بلورة سياسة إسكانية ذات دوافع اجتماعية بمثابة خارطة الطريق للوصول إلى حل عادل لمعضلة الإيجارات القديمة.

إلا أن إشكالية الإيجار القديم بدأت تأخذ بعداً آخر مع الارتفاع الخيالي لأسعار العقارات المسحوبة مع إمكانية تحقيق أرباح طائلة في حال إخلاء السكان بهدف الاستثمار العقاري. من ناحية أخرى، كان يتم إخلاء المستأجرين القدامى مقابل تعويض مالي يحسب على أساس 40% من قيمة العقار. ضمن هذه المعادلة، تفوّقت قيمة الأرض المالية على قيمتها الاجتماعية، حيث وجد سكان المدينة مصدراً لتمويل نفقات حاجاتهم في ظل ضعف الضمان الاجتماعي على كل مستوياته من التعليم، إلى الصحة، فالشيخوخة والسكن.

في نيسان 2014، ومعزل عن أي دراسة لأعداد المستأجرين والمالكين القدامى، وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، والتركيبة السكانية للمدينة، أقرّ قانون الإيجارات الذي سوّق له على أنه «الحل» لمعضلة الإيجارات القديمة، وكان شعاره الأساسي إنصاف المالك القديم. مع إقرار القانون، تمحور الخطاب العام في هذه القضية حول ثنائية المستأجرين مقابل المالكين، في حين يخفى دور السلطات العامة في نشوء هذه الأزمة. ومن ناحية أخرى، أشارت دراسات عدّة، ومنها التي أجرتها المفكرة القانونية، إلى أن الجهة المستفيدة من القانون الجديد هم

السكنية في بيروت وتشريد العديد من السكان، لا سيما ذوي الدخل المحدود. لمواجهة عمليات التهجير هذه، هدف المشروع إلى دراسة وتشكيل وتنفيذ استراتيجيات تواجه الإخلاء المستمر لسكان المدينة. وعلى هذا النحو، تطوّر من خلال سلسلة ورش عمل حول ستة أحياء في بيروت (الباشورة، الطريق الجديدة، البدوي، المصيطبة، الروم، الشياح)، حيث قام بإحصاء الوسائل التي من خلالها يصل سكان بيروت إلى السكن. وانطلق المشروع من رؤية لتاريخ السكن مرتبطة بالحي، وتناول السؤال الأساسي: كيف يمكن للناس - الذين لا تشملهم أية حقوق ملكية - أن يسكنوا المدينة؟

كما وثّقنا طرقاً محتملة نحو السكن الميسور، عن طريق رسم خرائط للمباني المهجورة، والشقق الشاغرة، والإيجارات القديمة، والترتيبات السكنية المتنوعة والهشة، والتغيّرات في ملكية الأراضي.

إن تأثير القانون لا ينطوي فقط على من هم الأضعف في المجتمع (المسنين، المعوقين، غير اللبنانيين والفقراء)، إلا أنّ طرد الناس من أحيائهم سيوسّع أيضاً نسبة الضعفاء والمهمّشين. فسكان بيروت لا يواجهون خطر الإخلاء بسبب وضعهم القانوني، إنّما جزء سياسات تنتقص من حقوق المواطنة، وتعتبرهم عقبة في وجه التطوير العقاري. يؤدي ذلك إلى ممارسات مجحفة ومهينة بحق السكان، وتدخلهم في محنة إثبات «شرعيتهم» للبقاء في المدينة.

مشروع «أن نرسم بيروت من روايات مستأجريها»

ضمن هذا السياق، تم تطوير مشروع «أن نرسم بيروت من روايات مستأجريها»، وهو مشروع بحثي (2015-2016) درس آثار التطوير العقاري والسياسات القائمة على السوق، على الحقوق

السكن في الإيجار

من أبرز استنتاجات الإحصاء التي أجريتها على مستوى المباني التي تمّ تشييدها قبل عام 1992، هو أنّ الإيجار، القديم والجديد، هو الوسيلة الأساسية للوصول إلى السكن. في بعض الأحياء، فاقت نسبة المستأجرين معدّل الإيجار في بيروت - وهو 49,5% وفق دراسة أجرتها UNDP في 2008 - ليصل إلى 66% من نسبة سكان حيّ البدوي و 52% في حيّ الروم. أما معدّل المستأجرين القدامى في الأحياء التي أجريتها فيها البحث فهو 23%، وترتفع هذه النسبة في الأحياء الأقدم والتي لا تزال تحافظ على نسيج عمراني متماسك.

في المصيطبة، على سبيل المثال، وجدنا أنّ نسبة المستأجرين أقلّ من المعدّل ومتساوية مع نسبة الأبنية الجديدة التي تمّ تشييدها ما بعد عام 1992. إلّا أنّ أحياء المصيطبة الداخلية، كحيّ اللجا من جهة الشرق

وزواييب فرن الباشا والصفح القديمة فأكثرية السكان من المستأجرين والمالكين القدامى ومعظمهم يتشاركون المباني.

الإخلاء والاستثمار

بالرغم من أزمة الوصول إلى السكن، نجد نسبة مرتفعة من المباني الشاغرة في الأحياء التي تمّ مسحها. تتراوح هذه النسب بين الـ 10 والـ 12 في المئة من النسيج العمراني القديم.

وجدنا من أصل 381 مبنى تمّ مسحها في الطريق الجديدة، 17 مبنى شاغراً نتيجة إخلاء، 8 شقق تمّ إخلاؤها، و19 مبنى مهدد بالإخلاء. أحد هذه المباني يحتوي على 28 شقة، معظم سكانها من المسنين. أما في حيّ الروم وشارع مار مخايل، فتمّ إخلاء 11 مبنى وتحوّلت المباني من سكنية إلى مطاعم أو حانات. كما وجدنا كتلة مكوّنة من 13 مبنى سكنياً في حيّ المصيطبة بقرب الجامع، تمّ إخلاؤها وتخريبها.

هذه عيّنة عن الأرقام التي وجدناها من خلال المسح. إلّا أنّ عند التعمّق في آليات الإخلاء، نجد أنّ انتقال الملكية والمشاريع الجديدة الضخمة التي لا تتناسب مع نسيج الحيّ العمراني والاجتماعي هي الدافع الرئيسي للإخلاء.

في حيّ الروم مثلاً، ارتفعت أسعار الشقق من 1200 دولار للمتر المربع إلى 4050 دولاراً اليوم، بينما في المئة من سكان الرميل هم من المستأجرين وهم أصحاب الدخل المتدني. في حالة شبيهة، ارتفع سعر المتر المربع في الطريق الجديدة إلى 2400 دولار بينما أغلب سكان الحي هم من ذوي الدخل المحدود.

نلاحظ أيضاً أنّ هذه المشاريع الجديدة تستبدل مساحات المشتركة ومعالم اجتماعية، مثل هدم سينما أوليمبيا/الفاندوم وأبنية أخرى مصنّفة تراثية واستبدالها ببرج من 19 طابقاً في حيّ مار مخايل، أو هدم مبنى كان داراً للمسنين في الشياح.

حكايا من الأحياء

يستطيعوا التأقلم معها». أضف إلى ذلك المسافة الطويلة التي عليهم اجتيازها يومياً للذهاب إلى عملهم في بيروت، وتحمل زحمة السير وكلفة المواصلات.

بعد سنة من العيش في برجنا، قرّرت جوماننا ترك منزل العائلة والعودة إلى بيروت. واستأجرت غرفة في شقة تتشاركها مع عدد من الفتيات. كان قرار مشاركة السكن بالنسبة إليها صعباً في البداية، لكنّه كان الأسهل والأوفر، بدلات الإيجار باهظة وقدرتها على شراء بيت من سبع المستحيلات.

إنّ جوّ التوتر والإرباك هذا طال عائلة جوماننا كلّها، وتحديداً والدتها، التي شعرت بالوحدة، وصعب عليها الاختلاط بالمجتمع الجديد بعد انسلاخها من مكان قضت فيه ستين سنة من عمرها. فتدهورت صحّتها، وأدخلت المستشفى مرّات عديدة.

وعن الوضع السيئ الذي تعانيه عائلتها وغيرها من العائلات، تقول جوماننا «إنّ الجيران كلّهم للأسف يتعرّضون للضغوط والمعاناة نفسها، واضطروا إلى الانتقال إلى الجيّة وجدران وسبلين».

تعيش جوماننا وعائلتها المؤلفة من سبعة أشخاص معاناة منذ انتقالهم من البيت الذي ولدوا وترعرعوا فيه في منطقة الطريق الجديدة (ساحة أبو شاكرا)، للسكن في بلدة برجا الواقعة في منطقة إقليم الخروب جنوب بيروت.

أجبرت العائلة على ترك بيتها «التاريخي» والانتقال إلى «منطقة لا يربطها بها سوى البيت الجديد، الذي تعيش فيه»، بعد بيع المبنى القديم لشركة عقارية قرّرت هدمه واستبداله بمبنى جديد. لم تكن عائلة جوماننا الوحيدة المتأثرة بهذا الوضع، بل المستأجرون القدامى كلّهم، كون التعويض الذي دفعته الشركة لهم بسيطاً جداً، ولا يسمح باستئجار أو شراء منزل ضمن مدينة بيروت.

إشترت العائلة البيت في برجا منذ عشر سنوات، إلّا أنّها عرضته للبيع مرّات عديدة بسبب ترددها. وعندما تأكّدت من عدم قدرتها على العيش في بيروت، حصلت على قرض من المصرف لتجهيز هذا البيت، وجعله صالحاً للسكن.

إنّ الابتعاد عن المحيط الذي كبروا فيه، والعادات التي تربوا عليها، والجيران والأصدقاء الذين عاشوا بينهم، ولّد «شعوراً بالغربة... غربة لم

جومانا والابتعاد عن الطريق الجديدة

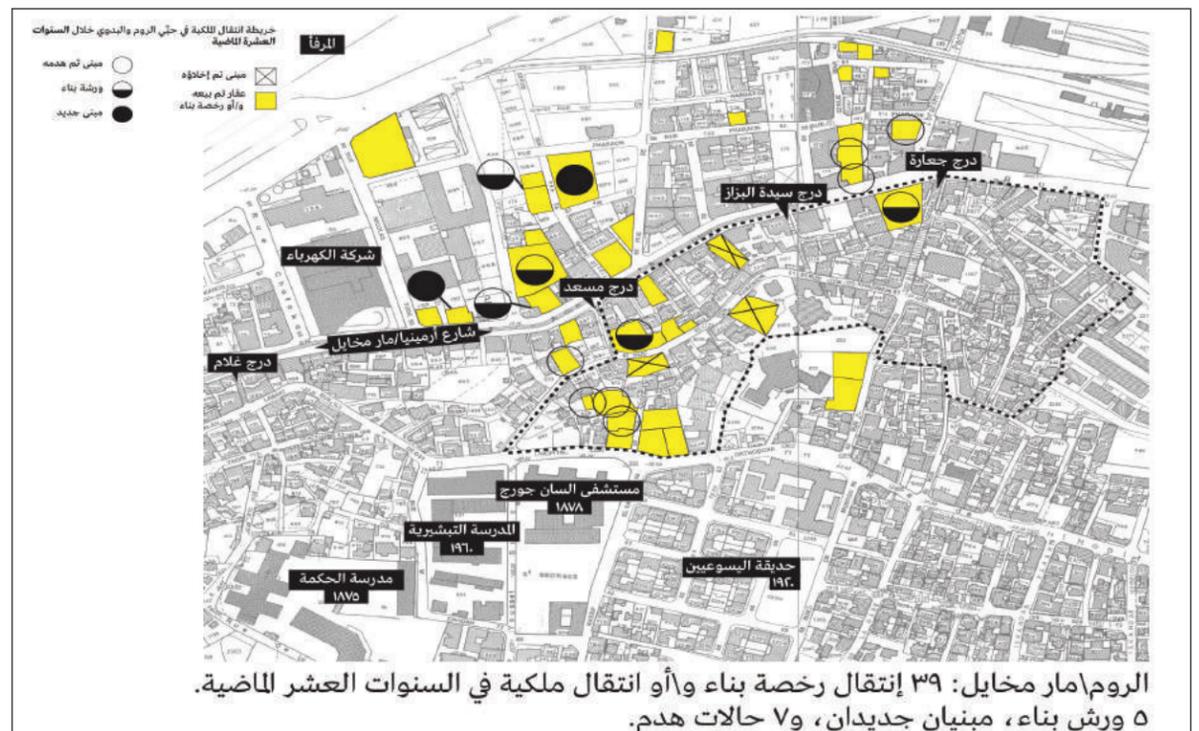
مخايل الرئيسي. بنى المالك الأساسي القسم الأمامي من العقار خلال الثلاثينيات، ثم بنى خلال الخمسينيات القسمين الخلفيين. بعد وفاته، تملك العقار الورثة، وهم 11 شخصاً، إثنان منهم فقط يقومان فيه، وتحديداً في مبناه الأمامي. في العام 2011، قام مستثمر بإسم «شركة ميكالانج» بشراء أسهم المالكين غير القاطنين في المبنى، ما حاصر المالكين القاطنين، فاضطروا إلى البيع.

أخلت الشركة السكان تدريجياً، وحضّرت لمشروع كبير. حجز المالك الجديد بيت جورجيت بالشمع الأحمر بعد وفاتها وقبل أن يتمكن أولادها من الدخول إليه وأخذ أغراضها. أمّا أم ميشال وزوجها، ومدام حياة، وعائلة السيد ناصيف، وعائلة أبو وحيد، والسيد جورج، فلم يستطيعوا البقاء في الحيّ لارتفاع أسعار السكن فيه، وانتقلوا إلى خارج بيروت.

هذه قصة واحدة ضمن قصص عديدة يشهدها شارع مار مخايل. قبل العام 2006، كان شارعاً صناعياً على أطراف المدينة، يتراص فيه النجارون والإسكافيون وأصحاب الحرف منذ العشرينيات. قبل حوالي 10 سنوات، قصّدت المطاعم والحانات والمعارض الحيّ لتدني الإيجارات فيه وحباً بطابعه العمراني والاجتماعي الفريد. بنتيجة هذا التحوّل الاقتصادي، إرتفعت أسعار الشقق في الحيّ وكان لهذا الإرتفاع أثر كبير على الوضع السكني فيه. هناك وجدنا أنّ أغلبية المباني مملوكة من ورثة عدّة، يتشاركون أسهم عقار واحد. غالباً، يصعب على المالكين المتعددين أن يفرزوا ملكهم، بسبب ارتفاع كلفة رسوم الفرز. لذلك، يسهل على المستثمرين والمطوّرين العقاريين إقناع مالكيهم بالبيع، وبخاصّة ممّن لا يسكنون في الملك نفسه، ما يجبر سواهم على البيع، لا سيما من ذوي الحصص الصغيرة. ويوجد العديد من المالكين القدامى في البيع ربحاً مالياً يضمن شيخوختهم، في ظلّ غياب أيّ ضماناتٍ أخرى.

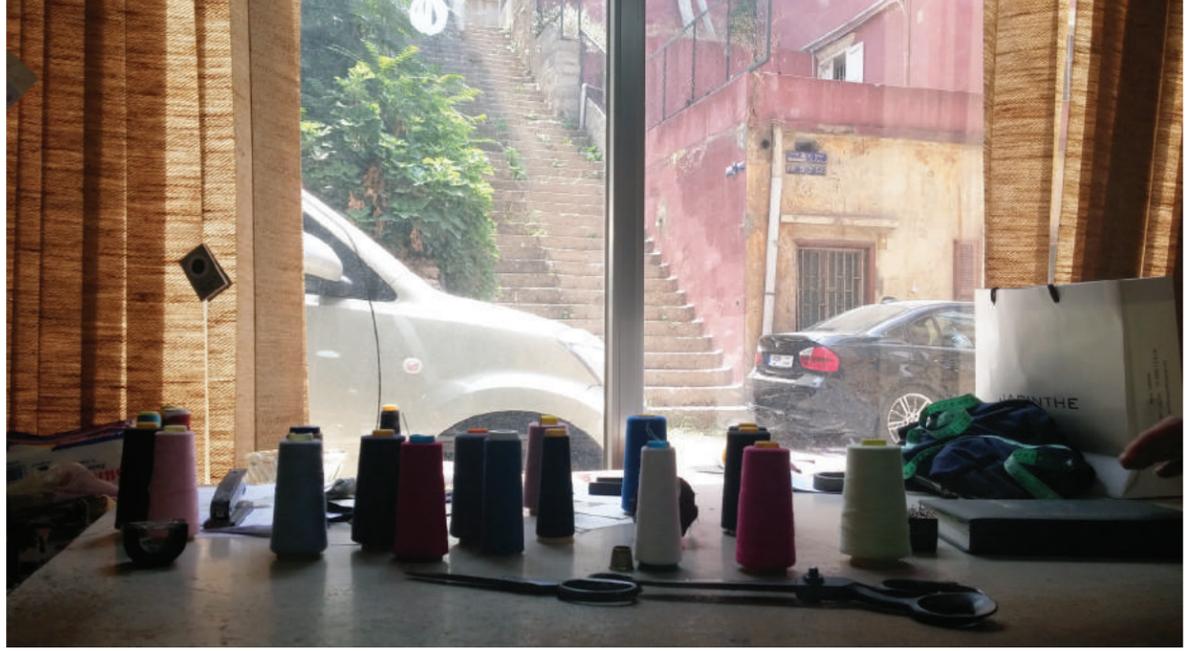
على العقار رقم 641 في شارع مار مخايل، قام بيت كلّ من السيدة المُسنّة جورجيت، أم ميشال وزوجها المُقعّد، مدام حياة، عائلة السيد ناصيف، عائلة أبو وحيد، والسيد جورج. يضمّ هذا العقار ثلاثة مبانٍ صغيرة كانت تسكنها هذه العائلات الست، أربع منها بالإيجار القديم وإثنتان بالملك القديم، بالإضافة إلى محل «غارو» في شارع مار

السكان القدامى الحلقة الأضعف بوجه مستثمري مار مخايل



الخياط ميشال بين وسط بيروت وشارع الخازنين

نزع ميشال الخياط وعائلته إلى المدينة طلباً للعلم في إحدى مدارس العاصمة. أما والده المزارع، الذي رغب في تقديم أفضل تعليم لأولاده، فأبى مغادرة منزله وقريته، والتخلي عن العمل في الأرض. لذلك، استأجر لعائلته شقة بالقرب من المدرسة في حيّ مستشفى الرّوم، حيث كان



يزورها من حينٍ إلى آخر. ترعرع ميشال في هذا الحيّ، الذي يعجّ بالذكريات، بين محطة القطار والترامواي. لا يزال يذكر كيف كان ورفاقه يتهرّبون من دفع الخمسة قروش، فيستقلّون القطار خلسةً من الباب الخلفي.

ويُخبر بحسرةٍ عن بعض العادات، التي محاها الزمن وكانت متّبعة في شارع الجميزة. كان الميت يوضع على عربة يجرها حصانان، وعند مرور الموكب في الشارع يُقفل أصحاب المحلات متاجرهم احتراماً. أما اليوم فقد الموت هيئته، وأصبحت المآتم والأفراح تُقام في الوقت نفسه والمبنى نفسه.

تعلم ميشال الخياطة في أحد محلات العاصمة حيث اكتسب خبرة واسعة. وعندما أصبح جاهزاً مهنيّاً، استأجر محلاً في برج الغزال بالقرب من ساحة البرج، المعروفة اليوم بساحة الشهداء. أمضى تسعاً وعشرين سنة من عمره يعمل في هذا المحل إلى أن أخرجته منه «سوليدير» مقابل مبلغ زهيد. هي البناية التي استأجر فيها ميشال محله الأوّل في العاصمة، وحاول مالكيها إنقاذها من وحشيّة «سوليدير» بربط نفسه بالمبنى بواسطة جنزير، محاولاً منع الجرافات من هدمها. ويُخبر ميشال أنّ مقاومة المالك لم تمنع رجال الأمن من فكّه، واقتياده بعيداً بعد إذلاله أمام كاميرات وسائل الإعلام المحليّة. وعقاباً على موقفه هذا، لم تدفع الشركة المذكورة للمالك التعويض بالشكل المناسب، واستكملت عملية الهدم وكان شيئاً لم يكن.

عندئذٍ، عاد ميشال إلى حيّ مستشفى الرّوم حيث افتتح محلاً جديداً في شارع الخازنين، وما زال يعمل فيه حتّى اليوم.

انتقال الملكية لصالح مستثمرين محليين في «كامب هاجين»

جانيت هي من سكّان «كامب هاجين» في منطقة البدوي. تعيش على بُعد خطواتٍ من «كنيسة جورجوس للأرمن الأرثوذكس». بيتها صغيرٌ جداً، مساحته خمسة وخمسون متراً مربعاً، فيه صالون وغرفة نوم ومطبخ وحمام. وهي تسكن في هذا البيت منذ العام 2000 مع زوجها، لكنه توفي منذ أربع سنوات. وتعيش معها ابنتها، وهي بدورها أمٌّ لولدين. وتعمل جانيت خياطة، ولا تجني الكثير من المال، إذ تتقاضى ألفي ليرة لبنانيّة مثلاً لتقصير السروال.

ملكيّة البيت تعود إلى الوقف الأرمني. الكنيسة توجّرها شقّتها بإيجار ثابتٍ قدره مئتا دولار. ولم يتغيّر منذ وصولها إلى المنطقة قبل 17 عاماً. سابقاً، سكنت جانيت وعائلتها في شارع مار مخايل بالإيجار القديم. ولكن، بالاتفاق مع المالك نفذ الإخلاء مقابل تعويضٍ لم يعطها منه شيئاً. وهي تقول إنه سلبها حقّها.

نشأ «كامب هاجين» كمشروع سكنيّ في العام 1929، خصّص للأجئين الأرمن الذين وصلوا إلى بيروت في العام 1922 هرباً من المجازر في منطقة كيليكيا. وقتها، اتخذت منظمات «الصليب الأحمر» وسلطات الإنتداب الفرنسي إجراءات إقامة آلاف الخيم في منطقة الكرنتينا. ابتداءً من العام 1926، وبمبادرةٍ من جمعياتٍ أرمنيّة وبمساعدةٍ من الإنتداب، تمّ اقتراح حلولٍ دائمةٍ لسكن اللاجئين الأرمن خارج المخيمات، فتمّ نقلهم تدريجياً إلى مناطقٍ مجاورةٍ للكرنتينا، مثل «كامب هاجين» الذي تكوّن تاريخياً من ثلاثة عقاراتٍ كبيرةٍ مساحتها الإجماليّة 25 ألف مترٍ مربع. قامت جمعية «إتحاد رفاق هاجين» بشراء الأراضي وضمّنها وإعادة فرزها لسكن 400 عائلة. كان النظام الأساسي للمشروع يمنع الهدم في الحيّ، حتى مع مرور الزمن.

لعقود، سمح «كامب هاجين» بترتيباتٍ سكنيّةٍ تتيح سكن شرائح اجتماعيّةٍ محدودة الدخل. ولكن على الرغم من منع الهدم، هناك حركة شراء عقاراتٍ كبيرة في الحيّ. منذ العام 1992، انتقلت ملكيّة 21 عقاراً، 5 منها يشغلها مستأجرون قدامى و8 للأخوان آرا ومهير ديكاسيان، أحدها في شارع أرمينيا ويتم تحويله إلى مطعم.



اللاجئون السوريون في لبنان أزمة برؤوس عدة

وإصف عواضة*

ليس أشقى على النفس من مقارنة الأزمة السورية وانعكاساتها على البلد الجار لبنان على مختلف الصعد الاجتماعية والحياتية والاقتصادية والأمنية، وتالياً السياسية. فعندما يتحدث المرء عن وجود أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ سوري على الأراضي اللبنانية يتنازع عاملان متناقضان: العامل الأول يمثل العبء الذي يشكله هذا العدد من اللاجئين في بلد لا يتجاوز عدد مواطنيه المقيمين أكثر من أربعة ملايين نسمة. أما العامل الثاني فهو الطابع الإنساني حيال هؤلاء المعذبين الذين أجبرتهم الحرب في سوريا على النزوح من أرضهم طوال هذه السنوات، حيث يقيم معظمهم في ظروف لا تمت إلى الإنسانية بصلة. وليس أقدر من اللبنانيين الذين عانوا من الحرب الأهلية سنوات طويلة، على فهم معنى اللجوء والنزوح والهجرة، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن تجاهل الانعكاسات التي يشكّلها اللاجئون السوريون على حياة اللبنانيين وعيشتهم، بعد أن طال الحرب في سوريا كل هذه السنين، في ظل تقصير دولي واضح في مَد يد العون للبنان لمواجهة هذه الأزمة المستفحلة.

وبعيداً عن الأرقام والاحصاءات وأحجامها، لم يعد سراً أن أزمة اللاجئين السوريين أخذت في التفاقم بما ينذر بمزيد من المشاكل العصبية على الحل. وقد توقفت الحكومة اللبنانية في بداية شهر تموز هذا العام بكثير من الاهتمام أمام هذه القضية، لكن الخلاف السياسي حول سبل الحل، حال ويحول دون استنباط القرار المناسب لهذه المشكلة، مع العلم أن الكل متفق على عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم، ولا يبدو في الأفق أي حل بديل لذلك. وليس سراً أن اللبنانيين يشعرون بوطأة هذا اللجوء، ويأخذ هذا الأمر في بعض الأحيان طابعاً غير إنساني، يبرره أصحابه بتدني حالة الخدمات، والتنافس الحاصل على صعيد العمالة حيث الأيدي العاملة السورية متوفرة بأسعار متهاودة، فضلاً عن بعض المشاكل الأمنية الناجمة عن تغلغل المسلحين في مخيمات اللاجئين، وتساعد حالة الجريمة على الأراضي اللبنانية بشكل لافت خلال الفترة الأخيرة.

في الخلاصة، ليس من حلول جاهزة لهذه الأزمة وبشكل نهائي وجذري، ما لم تجد الأزمة السورية حلاً ثابتاً لها. إلا أنه يمكن التخفيف من وطأتها، وهذا يتطلب تنسيقاً لبنانياً سورياً دولياً، لإيجاد ضمانات وأماكن آمنة في سورية، تدفع جزءاً من اللاجئين السوريين للعودة إلى بلادهم، في ظروف آمنة. وبعثاً التفتيش عن حلول أخرى، كأن يطرح البعض مسألة تنظيم الوجود السوري في لبنان. فالدولة اللبنانية بإمكاناتها المتواضعة وبظروفها السياسية، عاجزة عن تنظيم شؤون مواطنيها بالشكل المطلوب، ومن الوهم أن يطلب منها تنظيم شؤون الغير على أرض لبنان.

* كاتب صحافي

وعضو مجلس نقابة محرري الصحافة



© عمل فني للفنانة والمهجرة ديمة نشاوي

يركز العمل الفني على العلاقات الإيجابية بين السوريين واللبنانيين ويسلط الضوء على التفاعل وتبادل الخبرات في مجال الثقافة والفن. كما يعكس العمل التشابه بين مطالب مجموعات العمل المدني في البلدين لتفعيل دور المواطن/ة في الحياة السياسية والمدنية.

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص وحسان يوسف
خط: بناء السلام خليل ماجد
تدقيق لغوي: جميل نعمة
ترجمة إلى العربية: ليال مروة

لمزيد من المعلومات
مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
مبنى البنك العربي - الطابق السادس
شارع رياض الصلح - النجمة، بيروت - لبنان،
هاتف: 980583 - 01 / 119160 - 70

www.lb.undp.org
www.lb.undp.org/PBSupplement

   UNDP Lebanon

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الاجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقارنة موضوع أثر الأزمة السورية على الاستقرار الاجتماعي على لبنان. ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدربين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.



Implemented by
KfW

شعوب متمكنة
أمم صامدة.